جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم العلوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة العلوم المالية والمحاسبة

تخصص:تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان

دور الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية

دراسة ميدانية في الرقابة المالية لولاية أدرار

إعداد الطلبة:

- عماني نجلاء
- برمكي يمينة

تحت إشراف:

د: ولد باحمو سمير

لجنة المناقشة

مهداوي زينب	أستاذ محاضر ب	(رئيسا)
ولد باحمو سمير	أستاذ محاضر أ	(مقررا ومشرفا)
سيد أعمر زينب	أستاذ محاضر أ	(مناقشا)

الموسم الجامعي2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحةالبحثالببليوغرافي

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - أدرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ: ولد باحمو سمير

المشرف مذكرةالماسترالموسومةبـــ : دور الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية - دراسة حالة الرقابة المالية لولاية أدرار

من إنجاز الطالب(ة): عماني نجلاء

و الطالب(ة): برمكي يمينة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم التجارية

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

تاريخ تقييم / مناقشة: 30 / 05 / 2022

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في : 08 / 06 / 2022

مساعد رئيس القسم:

د . قويدري عبد الرحمان
مساعد رئيس قسم العلوم التجارية
مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله رب العالمين الذي علمنا من العلوم ما لم نعلم و قدرنا على انجاز هذا العمل المتواضع و الصلاة والسلام على سيدنا و حبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم، و عرفانا منا بجميل من ساهموا في انجاز هذا العمل، نتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور المشرف ولد باحمو سمير الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة، كما يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتكريمهم لقبول مناقشة هذا البحث، ونشكر أيضاعون الرقابة المالية لولاية أدرار نواري الشاذلي ،كما نتقدم بجزيل الشكر الى كل أساتذة كلية علوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير والى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

إهداء

قال الله تعالى: " أن أشكر لي و لوالديك"

سورة لقمان:الآية14

بعد الحمد و الثناء من الله عز وجل،أهدي عملي هذا إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها و وقرها في كتابه الكريم،" **أمي جنتي**" حفظها الله و رعاها.

إلى مثال لرب الأسرة الذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير و السعادة لي، إلى سندي في هذه الدنيا"**أبي الغالي**" أطال الله في عمره.

*إلى روح جدتي رحمها الله.

*إلى إخوتي(طارق و دلال و يوسف) رعاهم الله.

*إلى جميع عائلتي و أصدقائي و معارفي اللذين أجلهم و أحترمهم.

*إلى أساتذتي في الكلية و كل من رافقني في مشواري الدراسي.

عماني نجلاء

إهداء

قال الله تعالى "يرفع الله اللذين امنوا منكم و اللذين أوتوا العلم درجات"

-سورة المجادلة:الآية 11-

لما كان فضل العلم عند الله كبير و كانت طريقه محفوفة بالصعاب و المكاره كان لابد وأن يكون من حولنا أناس لهم فضل كبير

من أجل ذلك كان لزاما علينا أن أهدي هذا المجهود العملي:

إلى الغاليين أبي و أمي, إلى إخوتي و أخواتي، إلى كل صديق إلى أحبتي والى كل من علمني حرف الى جميع الأساتذة اللذين رافقوني طوال مشواري الدراسي ...الى الجميع اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

برمكي يمينة

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....

اهداء.....

مقدمة:.....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة المالية و ترشيد النفقات العمومية

تمهيد: 6

المبحث الأول: ماهية الرقابة المالية.....7

المطلب الأول: تعريف الرقابة المالية 7

المطلب الثاني: أهداف الرقابة المالية.....8

المطلب الثالث: أنواع الرقابة المالية 8

المطلب الرابع: وسائل الرقابة المالية 11

المبحث الثاني:ترشيد النفقات العمومية 11

المطلب الأول: تعريف النفقة العمومية. 11

المطلب الثاني: خصائص النفقة العمومية 12

المطلب الرابع: مفهوم ترشيد النفقات العمومية و أهدافها. 15

خلاصة الفصل: 17

الفصل الثاني: دراسات السابقة حول ترشيد النفقات العمومية

المبحث الأول:عرض الدراسات السابقة 19

المطلب الأول:عرض الدراسات السابقة باللغة العربية و المتعلقة بترشيد النفقات العمومية 19

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الانجليزية لموضوع ترشيد النفقات العمومية 22

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة 25

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة بالعربية والمتعلقة بترشيد النفقات العمومية 25

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة باللغة الانجليزية لموضوع ترشيد النفقات العمومية 26

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بالرقابة المالية لولاية أدرار

تمهيد: 30

المبحث الأول: صلاحية أداة الدراسة. 31

المطلب الأول: صلاحية مجتمع وعينة الدراسة..... 31

المطلب الثاني: صلاحية استبيانة الدراسة. 32

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة..... 40

المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب النسب والتكرارات. 40

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب المتوسطات والانحرافات المعيارية. 46

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة. 50

المبحث الثالث: اختبار الفروض. 55

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى..... 55

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية. 59

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة. 63

خلاصة الفصل 65

خاتمة:..... 67

قائمة المصادر و المراجع 72

الملاحق .....

الملخص.....

فهرس الاشكال

الشكل رقم01:المعيار القانوني و الوظيفي للنفقة العامة.....12
الشكل رقم 02 : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع. 41
الشكل رقم03: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن. 42
الشكل رقم04 : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.....43
الشكل رقم05: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية.....44
الشكل رقم06: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية. 46

فهرس الجداول

الجدول رقم 01: الصدق الداخلي لعبارات محور الرقابة على التحويلات المالية..... 34

الجدول رقم02: الصدق الداخلي لعبارات محور ترشيد النفقات العمومية 36

الجدول رقم03: صدق الاتساق البنائي للاستبيان 37

الجدول رقم04 : الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحور الرقابة على التحويلات المالية 38

الجدول رقم 05 : الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحور ترشيد النفقات العمومية..... 39

الجدول رقم 06 : الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للاستبيان..... 39

الجدول رقم 07: توزيع أفراد العينة حسب النوع. 40

الجدول رقم 08: توزيع أفراد العينة حسب السن..... 41

الجدول رقم 09: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي..... 42

الجدول رقم10 : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية 44

الجدول رقم 11: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية. 45

الجدول رقم 12: خصائص عامل النوع حسب تأثيره على الإجابات 46

الجدول رقم13 : خصائص عامل السن حسب تأثيره على الإجابات 47

الجدول رقم 14: خصائص عامل المستوى التعليمي حسب تأثيره على الإجابات..... 48

الجدول رقم 15: خصائص عامل الوظيفة الحالية حسب تأثيره على الإجابات 49

الجدول رقم 16: خصائص عامل الخبرة المهنية حسب تأثيره على الإجابات..... 50

الجدول رقم 17: المتوسطات المرجحة للأسئلة ذات الخمس خيارات..... 51

الجدول رقم 18: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لمحور الرقابة على التحويلات المالية 51

الجدول رقم 19: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لمحور ترشيد النفقات العمومية 53

الجدول رقم 20: اختبار T-TEST للفرق بين متوسطي النوع 55

الجدول رقم21 : تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى 56

الجدول رقم 22: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى 57
الجدول رقم 23: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى..... 57
الجدول رقم 24: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الأولى 58
الجدول رقم 25: اختبار T-TEST للفرق بين متوسطي النوع. 59
الجدول رقم26 : تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية..... 60
الجدول رقم 28: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية 61
الجدول رقم 29: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية 62
الجدول رقم 30: نموذج الانحدار بين الرقابة على التحويلات الماليةو ترشيد النفقات العمومية 63
الجدول رقم 31 : تحليل التباين في المتوسطات بينالرقابة على التحويلات الماليةو ترشيد النفقات العمومية..... 63
الجدول رقم 32 : تحليل الانحدار للرقابة على التحويلات المالية و ترشيد النفقات العمومية..... 64

مقدمة

مقدمة :

توطئة:

إن الرقابة من المواضيع الهامة في حق العلوم الإدارية، ذلك أنها الوظيفة التي تساهم في منبع وقوع الضرر على عدة مستويات منها الاقتصادية و السياسية و المالية.

و من هذا المنطلق اهتمت الدول و المجتمعات بعملية الرقابة بكل صورها و أشكالها باعتبارها أحد الوظائف و العناصر الأساسية في تحسين و تسيير و فعالية الإدارة العامة.

و نظرا لأهمية دور النفقات العمومية سواء من حجمها و أثارها فإن الدولة تسعى إلى ترشيد نفقاتها حيث بادرت بإجراء عدة إصلاحات تهدف إلى الحفاظ على المال العام و استغلاله بأكثر فعالية و كفاءة و من هذا تأتي أهمية الرقابة المالية التي تهدف إلى مطابقة الأعمال ذات الأثر المالي للنصوص القانونية و ترشيد استغلال الأموال العمومية و بالتالي تحقق أكبر قدر من الاستفادة من إنفاقها.

كما أن الرقابة المالية تقوم بتسليط الضوء على مختلف عمليات التحويلات المالية الناشئة من الأنشطة الاقتصادية و معالجتها و مراقبتها وفق قوانين و ضوابط لتحقيق سياسة ترشيد النفقات العمومية.

و في محاولة منا للإلمام بجميع جوانب موضوع دور الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية أو مختلف المفاهيم و الإجراءات المرتبطة بها سنتناول بدراسة قيد البحث طرح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

مما سبق ذكره حول دور الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية، ومن أهمية تبيان مدى مساهمة الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية، واستنادا على دراسة حالة في الرقابة المالية لولاية أدرار لسنة 2022 فإن إشكالية هذا البحث يمكن صياغتها على النحو التالي:

فيما يتمثل الدور الذي تقوم به الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية؟

تساؤلات البحث:

بالاعتماد على الإشكالية المطروحة تأتي التساؤلات التالية:

- ✓ فيما تتمثل الأطر العامة لكل من الرقابة المالية وترشيد النفقات العمومية؟
- ✓ فيما تكمن العلاقة بين الرقابة على التحويلات المالية وترشيد النفقات العمومية؟
- ✓ هل يوجد تطبيق لمفاهيم الرقابة المالية وترشيد النفقات العموميةفي أوساط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5%.
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة. لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5%.
- لا يوجد دور ذو دلالة معنوية لرقابة على التحويلات المالية على ترشيد النفقات العمومية لدى عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار عند مستوى معنوية 5%.

أهداف البحث:

من خلال العرض السابق لمشكلة البحث، تمثل هذه الدراسة محاولة نظرية وتطبيقية لمعرفة الدور الذي تلعبه الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف لتحقيق ما يلي:

- ✓ تسليط الضوء على الأدوار التي تلعبهاالرقابة المالية
- ✓ تبيان أهمية ترشيد النفقات.
- ✓ ضرورة الحرص على تطبيق الإجراءات الرقابية على العمليات الماليةوإعطاءها الأولوية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع البحث، والذي يخص دور الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية، حيث شهد هذا المجال تطورا كبيرا في الأداء نتيجة لحاجته إلى الرقابة، وبالتالي التأثير الكبير على النفقات العمومية، فلهذا أولت عناية خاصة لهذا المتغير.

دوافع اختيار موضوع البحث:

- الدوافع الذاتية:

– الميل الشخصي لمعرفة كيفية تأثير الرقابة المالية على النفقات العمومية.

- الدوافع الموضوعية:

– قلة الدراسات التي تناولت موضوعدور الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية.

-إثراء المكتبة بهذا النوع من البحوث.

حدود البحث:

- الحدود المكانية:

اقتصر البحث على مستوى مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار بالتركيز على قطاع العمومي، حيث تم اقتصاره على جانب المالي.

- الحدود الزمنية:

جرى البحث نظريا ابتداء من شهر نوفمبر من عام 2021إلى غاية شهر يناير من عام 2022، أما الجانب الميداني فكان ابتداء من شهر يناير من عام 2022 الى غاية شهر مارس من نفس السنة.

المنهج البحث.

من أجل تحقيق غاية البحث أُستخدم كل من المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي في الفصل الأول من الدراسة لتوضيح الإطار النظري للرقابة المالية وترشيد النفقات العمومية، وذلك عن طريق تجميع المراجع العلمية المتعلقة بالموضوع.

وفي الفصل الثاني تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال الرجوع إلى عديد الدراسات النظرية المتعلقة بترشيد النفقات العموميةمن اجل توضيح المفاهيم المتعلقة بهم والعناصر المشكلة لهم.

أما الفصل الثالث فقد استخدم المنهج التحليلي بغية تحليل واستنطاق البيانات المأخوذة من واقع النفقات العموميةعلى المؤسسات العمومية بولاية أدرار.

صعوبات البحث:

اعترضت الباحثتان على مجموعة من المحددات عند إعدادهما لهذه الدراسة، ففي الجانب النظري كان المحدد الأساسي هو قلة المصادر العلمية لموضوع الدراسة والرابطة بين المتغيرين والتي يمكن أن تفيد في هذا الجانب.

أما الجانب التطبيقي فقد واجهت الباحثتان محددين أساسيين يكمن الأول في صعوبة الحصول على مقياس ملائم ينسجم مع تطبيق هذه الدراسة في المؤسسات العمومية ذات الطابع اقتصادي،نظرا لاختلاف طبيعة الدراسة مع المفاهيم المكتسبة من طرف عمال المؤسسة محل البحث. أما المحدد الثاني فهو صعوبة تكييف المعلومات المأخوذة مع منهج الدراسة.

تقسيمات البحث:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم تجميع المادة العلمية الضرورية وتقسيمها إلى ثلاث فصول يكمل بعضها بعضا ندرجها كما يلي:

- الفصل الأول:

في هذا الفصل تم التطرق للأدبيات النظرية الرقابة المالية و ترشيد النفقات العموميةمن خلال مبحثين، يضم المبحث الأولالرقابة المالية ويليه المبحث الثاني حول ترشيد النفقات العمومية.

- الفصل الثاني:

في الفصل الثاني تركز الدراسة على الأبحاث التي سبقت في الموضوع من خلال عرضها، مناقشتها وتحديد الفجوة العلمية.

- الفصل الثالث:

الفصل الثالث تتم فيه الدراسة الميدانية من خلال ثلاث مباحث، يحتوي المبحث الأول على صلاحية أداة الدراسة، أما المبحث الثاني فتناول إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع محل الدراسة. وانتهى المبحث الثالث إلى اختبار الفرضيات والإجابة على إشكالية الدراسة.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للرقابة المالية و ترشيد النفقات

تمهيد:

إن الرقابة كانت مطبقة منذ نشأة الدولة لكن بصورة بدائية فمجرد تطور مهام الدولة أصبح ميدان الرقابة واسع حيث عرف تطورات كبيرة ومتواصلة، وأصبحت تقوم الدولة بإنفاق مبالغ كبيرة لتوجيه الحياة الاقتصادية، وكي يقوم صرف هاته المبالغ وفق لما هو مخطط لها، لابد من وجود جهاز رقابي وذلك حفاظا على المال العام وتجنب أية أخطاء أو انحرافات في العمليات المنجزة و الكشف على الاختلاس والتلاعب إن وجد. كما أن النفقة تعود بالنفع العام للمواطنين لذا وجب الحفاظ على المال العام بشتى الطرق.

ومن هذا المنطلق سوف ندرس في هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية الرقابة المالية

المبحث الثاني: ترشيد النفقات العمومية

المبحث الأول: ماهية الرقابة المالية

تحظى الرقابة المالية بأهمية كبيرة لدى الباحثين والمختصين، نظرا للدور الذي تلعبه في ترشيد النفقات العمومية من اجل تمكين الجماعات المحلية من التسيير الجيد لنفقاتها. و سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الرقابة المالية، أهدافها، أنواعها، ووسائلها.

المطلب الأول: تعريف الرقابة المالية

يختلف معنى الرقابة من حيث المقاييس والأساليب المستعملة فيمكن أن تعطي الرقابة صفة المشاهدة، الفحص والمتابعة، والتدقيق، والمراجعة، والتحقيق.

أولا- المفهوم اللغوي للرقابة: هي المحافظة و الانتظار، فالرقيب يعني الحافظ والمنتظر والحارس والموكل والأمين.(شاعر، 2011، صفحة 241)

ثانيا- المفهوم الاصطلاحي: تعددت المفاهيم للرقابة ومنها:

عرفت الرقابة على أنها: قياس وتقييم الأداء الفعلي المنجز ومقارنته بما هو مطلوب أو مخطط أو مفترض من قبل الأداء، وذلك بغرض الكشف عن ما يظهر هذا الأداء من انحرافات عن المطلوب، ويلزم تصحيحها أو اتخاذ القرار بالتصحيح الملائم.(شريف، مسلم، و منير، 2008، صفحة 200)

كما عرفت أيضا: إنها عملية متابعة الإعمال والتأكد من أنها تتم وفقا لما أريد لها والعمل على تصحيح أي انحراف يقع في المستقبل.(محمد د.، 2011، صفحة 35)

ثالثا- مفهوم الرقابة المالية:

للرقابة المالية مفاهيم كثيرة نذكر منها:

عرفت الرقابة المالية بأنها: تطبيق المعلومات المحاسبية بغرض التنظيم واختبار ومقارنة وعرض المعلومات الإحصائية من جميع السجلات ذات العلاقة لمساعدة الإدارة في وضع القرارات اللازمة لتنفيذ وإجراء العمل.(الزبيدي، 2014، صفحة 207)

وعرفت كذلك على أنها ملاحظة ومتابعة النفقات والإيرادات التي يقوم بصرفها وتحصيلها الأشخاص الذين خول لهم القانون ذلك، والتحقق من مدى مطابقتها للقواعد والمقاييس الموضوعة لتنظيمها، كأن يتأكد من أن الالتزام أو الأمر بالصرف الخاص بنفقة معينة قد تم صرفه، أو الالتزام به بصفة مطابقة لتنظيمات وقوانين المحاسبة العمومية.(عاطف، 2009، صفحة 77)

المطلب الثاني: أهداف الرقابة المالية

تهدف الرقابة المالية بصفة عامة الى المحافظة على الأموال العامة وحمايتها من العبث، **وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:** (الكفراوي، الرقابة المالية في الاسلام ، 2006، صفحة 25)

- التحقق من أن الموارد قد حصلت وفقا للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها والكشف عن أي مخالفة أو تقصير.
- التحقق من أن الإنفاق تم وفق لما هو مقرر له، والتأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها دون إسراف أو انحراف والكشف عما يقع في هذا الصدد من مخالفات.
- متابعة تنفيذ الخطة الموضوعة وتقييم الأداء في الوحدات للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقا للسياسات الموضوعة ولمعرفة نتائج الأعمال والتعرف على مدى تحقيق هذه الوحدات لأهدافها المرسومة والكشف عن ما يحدث من انحرافات وما قد يكون في الأداء من قصور وأسباب ذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وللتعرف على فرص تحسين معدلات الأداء.
- التأكد من سلامة القوانين واللوائح والتقنيات المالية والتحقق من مدى كفايتها و ملائمتها واكتشاف نقاط الضعف فيها واقتراح وسائل العلاج التي تكفل ضبط إيرادات الدولة ونفقاتها وإحكام الرقابة عليها دون تشدد في الإجراءات أو تسبب يؤدي إلى كثرة وقوع حوادث الاختلاس.

غير أن مهما اختلفت أهداف الرقابة المالية وتنوعت فإنها تنحصر في هدفين رئيسيين وهما:(حماد، 2005، صفحة 21)

الأول: التحقق من أن الإنفاق تم وفقا لما هو مقرر له.

الثاني: أن الموارد حصلت كما هو مقرر واستخدمت أفضل استخدام.

المطلب الثالث: أنواع الرقابة المالية

تعددت أنواع الرقابة المالية فهناك النوع الذي يرتكز على الأجهزة القائمة بالرقابة وهناك من يرتكز على زمن الرقابة وهناك من يرتكز على طبيعة الرقابة.

أولا- من حيث الجهة التي تتولى الرقابة:

إن الرقابة من حيث الجهات التي تتولى الرقابة تنقسم إلى نوعين أحداهما الرقابة الداخلية والأخرى الرقابة الخارجية.(الوادي و عزام، 2000، صفحة 170_171)

أ. الرقابة الداخلية:

وهي الرقابة التي تتم داخل السلطة التنفيذية نفسها على الوحدات التابعة لها، فهي رقابة ذاتية تمارسها الوحدات التابعة لها، وتمارسها الوحدات القائمة بالتنفيذ والمشرفة عليه.

حيث تسعى الأجهزة الحكومية إلى تأدية مهامها بصورة كفؤ وفعالة، بما تسمح لها بالاستعمال الاقتصادي الفعال للموارد المتاحة، حيث أن هدف السلطة التنفيذية هو منع الموظفين من ارتكاب الأخطاء أو إساءة استعمال الموارد لحمايتها من التبذير والسرقة، وذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية للحفاظ على الأموال العامة.

ب. الرقابة الخارجية:

وهي مجموعة الإجراءات القانونية والإدارية والأجهزة الرقابية المتخصصة التي تؤسس خارج التنظيم المعين بهدف التأكد من كفاءة وفعالية الأداء المالي والإداري للمؤسسات العامة.

تنبثق الرقابة الخارجية من مبدأ التوازن والفصل المرن في السلطات ورقابتها على المصلحة والمسؤولية العامة خصوصا في مجال الإدارة المالية العامة.

تشمل الرقابة الخارجية الأجهزة التشريعية و القضائية و الشعبية (الرأي العام) وديوان المحاسبة بالإضافة إلى البناء الدستوري والقانوني للإدارة العامة كمعيار رقابي عام.

ثانيا- من حيث توقيت عملية الرقابة

إن الرقابة من حيث توقيت عملية الرقابة تشمل ثلاثة أنواع متمثلة في الرقابة السابقة والرقابة أثناء التنفيذ أو الآنية، وفي الأخير نجد الرقابة اللاحقة.(العكام، 2018، صفحة 24_25_26)

أ. الرقابة السابقة :

أما فيما يختص بالرقابة أثناء تنفيذ الميزانية، فان هذه الرقابة تتمثل في مختلف عمليات المتابعة التي تجريها الجهات المختصة بذلك في الدولة على ما تقوم به السلطة التنفيذية من نشاط مالي يتعلق بالنفقات والإيرادات العامة الواردة بميزانية الدولة، وعادة ما يمارس الرقابة في فترة التنفيذ المجالس النيابية المختلفة المنبثقة من السلطة التشريعية في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، إذ أن رقابة تنفيذ الميزانية هي في

الأصل من اختصاص هذه السلطة بحكم كونها رقيبة على السلطة التنفيذية، وهي أن من واجباتها في هذا الشأن التأكد من مدى تقيد هذه الأخيرة بإجازة الجباية والإنفاق.

ب. الرقابة أثناء التنفيذ (الآنية):

أما فيما يختص بالرقابة أثناء تنفيذ الميزانية، فان هذه الرقابة تتمثل في مختلف عمليات المتابعة التي تجريها الجهات المختصة بذلك في الدولة على ما تقوم به السلطة التنفيذية من نشاط مالي يتعلق بالنفقات والإيرادات العامة الواردة بميزانية الدولة، وعادة ما يمارس الرقابة في فترة التنفيذ المجالس النيابية المختلفة المنبثقة من السلطة التشريعية في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، إذ أن رقابة تنفيذ الميزانية هي في الأصل من اختصاص هذه السلطة بحكم كونها رقيبة على السلطة التنفيذية، وهي أن من واجباتها في هذا الشأن التأكد من مدى تقيد هذه الأخيرة بإجازة الجباية والإنفاق.

ج. الرقابة اللاحقة:

تبدأ بعد التنفيذ وبعد انتهاء فترة زمنية معينة (عادة ما تكون السنة المالية) بهدف الكشف عن الأخطاء التي وقعت أثناء التنفيذ وتقوم بها جهات رقابية غير خاضعة للسلطة التنفيذية كرقابة مجلس المحاسبة. فهي تعتبر رقابة شاملة تسمح بتقييم الخطى التي قطعتها أية منظمة كانت بغرض الترشيد أو التعديل أو التطوير اللازم القيام به تجاه الممارسات الأفضل في مجال إدارة الأموال العمومية وذلك يطلق عليها أحيانا بأنها رقابة تقيمية.

ثالثا_ من حيث السلطة المخولة للجهة الرقابية:

إن الرقابة من حيث السلطات المخولة للجهة القائمة بأعمال الرقابة المالية يمكن تقسيمها إلى نوعين وهما:(الكفراوي، الرقابة المالية في الاسلام ، 2006، صفحة 34_35)

أ. **رقابة إدارية:**

هي تلك التي تكون مهمتها جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج معينة للتأكد من تطبيق اللوائح والتعليمات وتحقيق الأهداف الموضوعة بكفاءة تامة مع وجود سلطة التوصية باتخاذ القرارات المناسبة لتجنب أي انحراف أو مخالفات، أي أن دور هذا النوع من الرقابة ينتهي عند اكتشاف الأخطاء والمخالفات والتنبيه إليها أو إحالتها للسلطات المختصة.

ب. **الرقابة القضائية:**

هي تلك التي تتولاها هيئة قضائية تكون مسئولة عن إجراء عمليات الرقابة واكتشاف المخالفات المالية وقد يعهد إليها بمحاكمة المسئولين عن هذه المخالفات وإصدار العقوبات اللازمة، أي انه يخول لهذه الهيئات أو الأجهزة سلطة توقيع الجزاء عند وقوع المخالفة.

المطلب الرابع: وسائل الرقابة المالية

للرقابة المالية وسائل عديدة تعتمد عليها، أهمها : (ابراهيم، 2012، صفحة 22_23)

- ***القوانين والتعليمات واللوائح:***وهي من أولى الأدوات ومن أهمها، فلا تقوم الرقابة إلا بوجود نصوص

  صارمة تضبط قواعدها و كيفيتها وشروطها.
- **المراجعة و التفتيش:** وهذا كإجراء تطبيقي لما أتت به النصوص والتنظيمات، وهذا بمراقبة الحسابات بأسلوب مدقق، وهذا ما يقوم به جهاز أو فرد موكول له أمر الرقابة الخارجية.
- **الحوافز و الجزاءات:** وهذا حتى نجازي المحسن عن المسي عن إساءته، فلا بد من مكافأة المراقب بأحسن الأداءات وتفان في القيام بخدمات، وفي نفس الوقت يجب تسليط أقصى العقوبات على من تهاون أو أهمل القيام بعمله.

المبحث الثاني: ترشيد النفقات العمومية

تعتبر النفقات العمومية الوسيلة الأساسية التي يقوم عليها تدخل الدولة في جميع الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التي تترجم سياسة الحكومة و مدى قدرة برامجها لتلبية الحاجات العامة.

لذا سنتناول في هذا المبحث النفقات العمومية و خصائصها وتقسيماتها وكذا مفهوم والهدف من ترشيدها.

المطلب الأول: تعريف النفقة العمومية.

يعبر نشاط الدولة عن نفسه في واقع الحياة عن طريق الإنفاق العام.**و يتمثل هذا الإنفاق العام في** مجموعة ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة وفقا لما يرسمه القانون المنظم لهذه الهيئات و في الحدود التي يضعها.(عوض الله، مبادىء المالية العامة، 1998، صفحة 16)

يمكن تعريف النفقة العمومية بأنها: عبارة عن الديون المستحقة على الهيئات العمومية.(محمد م.، 2003)

وتعرف كذلك بأنها: مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة.(شامية و الخطيب، 2012، صفحة 43)

و يمكن القول أن: النفقة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام، بقصد إشباع حاجة عامة.

المطلب الثاني: خصائص النفقة العمومية

ويتضح من خلال التعاريف السابقة أن لنفقة العمومية ثلاثة خصائص وهي كالتالي:(عوض الله، مبادىء المالية العامة، 1998، صفحة 16 _22)

1) **النفقة العامة مبلغ نقدي:**

تكون النفقة العمومية في شكل مبلغ نقدي، حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع و خدمات من أجل تسيير المرافق العامة، و ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها، و لمنح المساعدات و الإعانات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية وغيرها حتى يمكن القول بوجود نفقة عامة.

2) **صدور النفقة عن هيئة عامة:**

النفقة العامة تقوم بها جهة عامة. وقد عمد الفكر المالي في سبيل التفرقة بين النفقة العامة و النفقة الخاصة، أي في سبيل تعريف النفقة العامة، على معيارين هما: المعيار القانوني و المعيار الوظيفي.

و يمكن توضيح هذين المعيارين في الشكل التالي:

الشكل رقم01:المعيار القانوني و الوظيفي للنفقة العامة

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على د. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة للطباعة و النشر، جامعة الإسكندرية و بيروت العربية، السنة1998، ص18-21.

3) **النفقة العامة يقصد بها تحقيق النفع العام:**

الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة، و من ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، و منه لا يمكننا اعتبار النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجات خاصة بالنفقات العامة لأنها تهدف إلى تحقيق نفع خاص يعود على الأفراد.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقة العمومية.

بعد تطرقنا لتعريف النفقة العمومية و خصائصها في المطلبين السابقين، سنتطرق إلى تقسيماتها و التي يقصد بها تلك الممارسات و التطبيقات التي تعتمد و تلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها، و من أهم هذه التقسيمات ما يلي:

أولا- التقسيمات العلمية

و تنقسم إلى عدة أقسام من بينها:

1. **من حيث دوريتها :**

1. أ **النفقات العادية:** هي التي تتصف بالدورية، أي تكرر سنويا في موازنة الدولة، و إن اختلف مقدارها من سنة إلى سنة أخرى، و تشمل رواتب الموظفين و نفقات اللوازم و المهمات التي تلزم لتشغيل الجهاز الحكومي، و نفقات شراء الأجهزة و الآلات،وما تدفعه الدولة سنويا من إعانات و مساعدات.(عصفور، 2007، صفحة 262)

1. ب **النفقات غير عادية:** هي تلك النفقات التي لا تكرر كل سنة بصفة منتظمة في الميزانية، بل تدعوا الحاجة إليها في فترات معينة تزيد عن السنة أي تأتي بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية في وقت محدد مثل نفقات حربية، نفقات مواجهة الكوارث الطبيعية.(شاعر، المالية العامة والنظام المالي الاسلامي ، 2011، صفحة 84)

2. **من حيث طبيعتها:**

2. أ **نفقات فعلية:** وهي التي تنفقها الدولة فعليا لأجل الحصول على السلع و الخدمات اللازمة للعمل الإداري و تسيير المرافق العامة كرواتب مستخدمي الدولة و كذا النفقات الموجهة لاقتناء المعدات و الآلات.(ابراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، 2012، صفحة 57)

2. ب **النفقات التحويلية:** تلك النفقات العامة التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، ولا تفعل بصورة مباشرة سوى أنها تحول القوة الشرائية فيما بين الأفراد و الجماعات أي لا تعد كونها

تعيد توزيع الدخل القومي وهي عادة تتم بدون مقابل.(الوادي و عزام، المالية العامة و النظام المالي في الاسلام، 2000، صفحة 114 _115)

3. **من حيث غرضها:**

3. أ **النفقات الإدارية:** ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، و اللازمة لقيام الدولة. و تشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن و العدالة و الجهاز السياسي. وهي نفقات تواجه الاحتياجات التقليدية و الضرورية لحماية الأفراد داخليا و خارجيا و توفير العدالة فيما بينهم و تنظيم الشؤون السياسية لهم.(ناشد، 2000، صفحة 37 _38)

3. ب **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل و المواصلات، ومحطات توليد القوى، و الري و الصرف.

كما يدخل في أداء هذه الوظيفة بناء المساكن و مختلف أنواع الإعانات.(بعلي و أبو العلاء، 2003، صفحة 32)

3. ج **النفقات الاجتماعية:** و هي التي تصرف لتحقيق آثار اجتماعية معينة بين الأفراد و ذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة و التعليم و الرعاية الصحية للأفراد.(شاعر، المالية العامة و النظام المالي الإسلامي، 2011، صفحة 84)

ثانيا:التقسيمات العمومية وفقا لتشريع الجزائري:

وتنقسم إلى:

1. **نفقات التسيير:**

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية و المتكونة أساسا من أجور الموظفين و مصاريف صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب وغيرها.(عباس، 2013، صفحة 66)

و منه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة، لذلك تسمى بالنفقات الاستهلاكية.

و تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:

1. أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات.
2. تخصيصات السلطة العمومية.

3. النفقات الخاصة بوسائل الإنتاج.
4. التدخلات العمومية.

يتعلق الباب الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم تفصيلهما بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث و الرابع فيهما الوزارات و يتم توزيعهما عن طريق المراسيم التوزيعية، و يقسم الباب إلى أقسام و يتفرع القسم إلى فصول و يتمثل الفصل في الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرا مهما في الرقابة المالية.

2. **نفقات التجهيز:**

إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات فإن نفقات التجهيز توزع حسب القطاعات و فروع النشاط الاقتصادي، مثل الزراعة و الصناعة و الأشغال البناء و النقل والسياحة.

تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة و وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة **في ثلاثة أبواب هي:**(زغدود، 2005، صفحة 34 _35)

1. الاستثمارات الواقعة و المنفذة من قبل الدولة.
2. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
3. النفقات الأخرى بالرأسمال.

المطلب الرابع: مفهوم ترشيد النفقات العمومية و أهدافها.

من خلال ما تطرقنا له من تعريف النفقات العمومية و تقسيماتها تبين لنا أن لنفقات العامة دور فعال في تنمية المؤسسات و ازدهار الاقتصاد الوطني، وكذا التطور في جميع المجالات فيعتبر المحور الأساسي لدفع بالاقتصاد و تطور مختلف المنشآت العمومية. فهناك ما يسمى بالترشيد و يقصد به التصرف بعقلانية و حكمة.

ومن خلال هذا المنطلق سنتطرق إلى ما يلي:

أولا: مفهوم ترشد النفقات العمومية

يقصد بترشيد النفقات العامة على أنها: تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة و القضاء على أوجه الإسراف و التبذير و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تدبيره من المواد العادية للدولة.(بن زيدي و قالون، 2019، صفحة 470)

و يعني كذلك: حسن التصرف في الأموال و إنفاقها بعقلانية و حكمة و على أساس رشيد، دون إسراف ولا تقتير، و يتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها و الوصول بالتبذير و الإسراف إلى الحد الأدنى، و تلافي النفقات غير الضرورية، و زيادة الكفاءة الإنتاجية و محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية. (بغنة و بوعلاق، 2021)

ثانيا:أهداف ترشيد النفقات العمومية

يهدف ترشيد النفقات إلى ما يلي:(بن علي و مسعودي، 2021، صفحة 167)

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد و الإمكانيات المتاحة.
- تحسين طرق الإنتاج الحالية، و تطوير نظم الإدارة و الرقابة، و إدخال الأساليب التقنية.
- خفض عجز الموازنة و السيطرة على التضخم و المديونية و تجنب مخاطرها.
- مراجعة هيكلية للمصروفات و ذلك بتقليص حجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- محاربة الإسراف و التبذير و كافة مظاهر و أشكال سوء استعمال السلطة و المال العام.
- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة و المستقرة و الصعبة و المتغيرة محليا و عالميا.

خلاصة الفصل

كخلاصة لما تمت معالجته في هذا الفصل بعدما تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للرقابة المالية و النفقات العمومية تبين أن النفقات العمومية ترسم حدود نشاطات الدولة الاقتصادية و الاجتماعية لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي و تضيق عندما ينحصر هذا الدور، لذا أصبحت عملية ترشيد الإنفاق العام ضرورة حتمية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي.

و على هذا الأساس قامت الدولة بإنشاء نظام رقابي يتم من خلاله التعرف على الأخطاء و الانحرافات و معالجتها في الوقت المناسب، كما أن الهدف الأساسي للرقابة المالية هو الحفاظ على المال العام للدولة.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة حول التحويلات المالية و ترشيد النفقات العمومية

المبحث الأول:عرض الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت مجال دراستنا من خلال عرض الدراسات السابقة باللغة العربية كمطلب أول، و كمطلب ثاني مناقشة الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية .

المطلب الأول:عرض الدراسات السابقة باللغة العربية و المتعلقة بترشيد النفقات العمومية

في هذا المطلب نقوم بعرض بعض الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت جانبا من موضوع الدراسة كما يلي:

أولا. دراسة الباحث محمد براغ (2018) : دور الرقابة على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية مساهمة الرقابة على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية من خلال ثلاث متغيرات وهي الرقابة والصفقات العمومية ويعدان متغيران تابعان أما ترشيد النفقات العمومية فهو المتغير المستقل،ولم يعتمد محمد براغ في دراسته على إجراء الجانب التطبيقي كما أنه توصل إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- محاولة تحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة ممكنة.
- العمل على الحفاظ على المال العام من خلال مراقبة الإجراءات التي تمر عليها عملية إبرام الصفقات العمومية.
- إنشاء مفتشيه عامة لمراقبة الصفقات العمومية وتسيير الأموال العمومية.

ثانيا. دراسة الباحثتان بن موسى أم كلثوم و أ.عيسى نبوية(2013): ترشيد النفقات العمومية دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من 1980إلى2013.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب زيادة النفقات العمومية وكيفية إتمام عملية ترشيد النفقات العمومية بحيث تضمنت الدراسة متغير واحد وهو ترشيد النفقات العمومية كانطلاقة لإجراء دراسة تطبيقية تمثلت في تحليل معطيات لتطور النفقات العامة وعرضها في منحنيات بيانية، جرت هذه الدراسة تطبيقيا خلال الفترة الممتدة من 1980إلى 2013في الجزائر، وكانت النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة كالآتي:

- لا يمكن للدولة أن تلجأ إلى القروض دون أن تأخذ بعين الاعتبار طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على الوفاء بها.
- للنفقات العامة أثر على زيادة الدخل والثروات الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الضرائب وفرض ضرائب جديدة.

ثالثا. دراسة الباحث رابحي بوعبد الله(2019) : الرقابة المالية كأداة لترشيد الإنفاق العام(دراسة حالة نفقات قطاع الصحة بولاية تيسمسيلت).

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الرقابة المالية في ضبط وترشيد الإنفاق العام، وقد اعتمد الباحث رابحي في دراسته على متغيران وهما الرقابة المالية والتي تعد المتغير التابع وترشيد الإنفاق العام وهو المتغير المستقل، ووفقا لهاذين المتغيرين تم إجراء دراسة تطبيقية حول تحليل معطيات لظاهرة تزايد نفقات الصحة وتم عرض هذه المعطيات في أعمدة بيانية، كما تمت معالجة هذه الدراسة تطبيقيا خلال السنوات من 2010 إلى 2016بولاية تيسمسيلت، وتوصلت الدراسة إلى:

- تطور دور الدولة يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم النفقات العامة.
- تظهر أهمية النفقات العامة في كونها عاملا مهما قي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- ارتبطت دراسة النفقات العامة بظاهرة تزايد النفقات حيث أن بينهما علاقة طردية بحيث أن زيادة الاهتمام بالنفقات العامة أدى إلى زيادة حجمها.

رابعا. دراسة الباحثتان بن علي آمال و مسعودي زكرياء(2021) : دور الضبط القانوني و الرقابة في ترشيد النفقات العمومية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم ترشيد النفقات العمومية وعوامل نجاحها وفعاليتها على وجه الخصوص، كما تعددت متغيراتها إلى ثلاث متغيرات وهي الضبط القانوني والرقابة وهما متغيران تابعان أما ترشيد النفقات العمومية فهو متغير مستقل، وفي هذه الدراسة لم يتم التطرق الى الجانب التطبيقي وفي الأخير تم التوصل لنتائج التالية:

- تفعيل أدوات الرقابة على الصفقات العمومية.

- الصفقات العمومية تهدف إلى التحقق من التزام الجهات المعنية بإبرام الصفقات بالقوانين والتنظيمات و امتثالهم لقواعد التسيير السليم ومحافظتهم على الأموال الموضوعة تحت تصرفهم.
- الرقابة الإدارية على الصفقات العمومية تبقى دائما هي صمام الأمان الأساسي لضبط وحماية المال العام من الفساد الإداري الذي أضحى ينخر جسد المجتمعات المعاصرة من أصغر قاعدة إلى أعلى هيئة إدارية في الدولة.

خامسا. دراسة الباحث رآهم لخذيري(2021) دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية(دراسة حالة بلدية الحدادة سوق أهراس).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الرقابة على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية وهذا من خلال التطرق إلى كيفية تطبيق الرقابة على الصفقات العمومية ببلدية سوق أهراس كدراسة حالة من أجل فهم مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، كما تم استخدام متغيران في هذه الدراسة هما الرقابة المالية وهي المتغير التابع أما ترشيد النفقات العمومية فهو المتغير المستقل، ومن ثم اعتمد صاحب الدراسة في إجراء الجانب التطبيقي على تحليل معطيات الجدول المأخوذة من حساب التسيير خلال السنوات 2017-2018-2019 في بلدية الحدادة في سوق أهراس، وتمثل نتائج الدراسة في:

- لأجهزة الرقابة المالية دور فعال وهام في تنفيذ النفقات العمومية لأنها تتولى الفحص و المتابعة و المراجعة و جمع المعلومات التي تعد من أهم الوسائل والأدوات التي تساعد على اكتشاف الأخطاء والانحرافات.
- تنوعت طريقة عمل أجهزة الرقابة مابين ضمان شرعية النفقة ورقابة تستند على وثائق وسجلات كالميزانية والحساب الإداري وحساب التسيير ورقابة تعتمد على التحري عن مسار النفقة وحتى الرقابة بالمعاينة في عين المكان كل هذه الأجهزة والأساليب تمنح تسيير فعال في الإنفاق العمومي مما يساهم في ترشيدها.
- تعتبر النفقات العمومية في يد الدولة تستخدمها في الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسة المالية التوسعية في فترة الكساد الاقتصادي وسياسة المالية انكماشية في فترة الانتعاش الاقتصادي.

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الانجليزية لموضوع ترشيد النفقات العمومية

نقوم في هذا المطلب بعرض بعض الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية التي تناولت جانبا من موضوع الدراسة كما يلي:

أولا. دراسة الباحث Zouhir Hambli (2018) : The role of fiscal policy in rationalizing public expenditure Indeve loping counfries case study of Algeria 2000 – 2016

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الكبير لسياسة المالية في ترشيد النفقات العامة وذلك في اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بتزايد النفقات العامة، وتحتوي الدراسة على ثلاثة متغيرات هما السياسة المالية والآخر ترشيد النفقات العامة وهما متغيران تابعان، أما المتغير الثالث والمستقل هو الدول النامية (الجزائر) ،كما اعتمد صاحب الدراسة في إجراءه للجانب التطبيقي على جداول إحصائية تدرس النفقات العامة وتطور الموازنة العامة وقد تم تقسيم كل عنصر إلى فترتين زمنيتين الفترة الأولى من 2000–2013 والفترة الثانية من 2014–2017 واختار الباحث جمع إحصائيات الفترة من 2000–2018 واعتماده عليها من اجل انجاز دراسته التطبيقية وكانت تقتصر على بلد الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج المتمثلة في: ترشيد الإنفاق العام بالدول النامية يتمثل في عمل السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق العام مع التخصيص الأمثل وكفاءة ما يتم توفيره من اقتصاد مرن يضمن لنا التخصيص الجيد والكفاءة وأيضا تلعب الموازنة دورا كبيرا في ترشيد الإنفاق العام ويرجع ذلك إلى حسن الاختيار بين الأقسام أو الجمع بينهما.

ثانيا. دراسة الباحثان

Merim Mecheri & Djebar Bouketir (2019) :Public Expenditure And Economic Growth In Algeria: An Analytical Study Accor Ding Tow anger's Law Of I ncreasing Public Expenditure

تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف فاعلية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 – 2016 وتحتوي الدراسة على ثلاثة متغيرات متمثلة في الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وهما متغيران تابعان والمتغير الثالث هي الجزائر والتي تعد متغير مستقل، كما اعتمد أصحاب الدراسة في إنشاء الجانب التطبيقي على معطيات إحصائية تدرس قانون فانجر لزيادة الإنفاق العام، ولقد أقران في هذه الدراسة على الفترة الزمنية من 2000–2016 وأخذت الجرائر مكان لتطبيقها، وتوصل الباحثان إلى النتائج التالية وهي: إن الإنفاق العام ينمو بوتيرة أسرع من النمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك إن الاقتصاد الجزائري لا يتماشى مع قانون فانجر لذلك يجب تعديل الإنفاق العام بمعدل مساو لتنمية الناتج المحلي الإجمالي .

ثالثا. دراسة الباحث حنيش احمد (بدون سنة) : The Public budget cycle and the importance of control stage in the public expenditurerationalization

تهدف دراسة الدكتور حنيش إلى توضيح دورة الموازنة العامة وكذلك أهمية مرحلة الرقابة عليها في ترشيد الإنفاق العام، وتضمنت دراسته ثلاثة متغيرات وهي الموازنة العامة والمتغير الثاني الرقابة فهذان المتغيران يعدان متغيران تابعان على عكس المتغير الثالث وهو ترشيد الإنفاق العام الذي يعد متغير مستقل، ولم يتطرق الباحث إلى أي دراسة ميدانية وختم مجهوده هذا بنتائج أهمها: أن دورة الموازنة العامة تعد أحسن طريقة لتحقيق التخصص الأمثل للموارد المتاحة وأيضا تحدد التوجيهات والاختيارات الكبرى للموازنة العامة رغبة في ترشيد الإنفاق العام وأخيرا تعتبر رقابة الأداء الأسلوب الأمثل لقياس أداء الإنفاق العام من حيث الكفاءة والفعالية والاقتصاد بناءا على الأهداف المحددة ومؤشرات الأداء لتقييم برامج الإنفاق العام.

رابعا. دراسة الباحثان: Benelbar M'hamed& Senoussi Ali:(2019) The impact of public Expenditure on Inflation Ratein Algeria during the period 1986–2016

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2016 واعتمادها على ثلاث متغيرات فالمتغيرات التابعة تمثلت في الإنفاق العام ومعدل التضخم والمتغير المستقل هي الجزائر، كما تطرق الباحثان في دراستهم للجانب التطبيقي إلى معطيات إحصائية وتحليل البيانات الوصفية (النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية) لتحديد طبيعة علاقتها بمعدلات التضخم وتمحورت هذه الدراسة على الفترة الزمنية 1986-2016 لدولة الجزائر، ومن ثم توصلهم إلى النتائج الموالية:

إن استخدام طريقة OLS يعطي نتائج خاطئة في حالة عدم الاستقرار الخطير وأيضا أثبتت الدراسة لوجود علاقة سالبة بين متغيرات المصروفات الجارية ومعدلات التضخم وكذلك وجود علاقة موجبة بين متغيرا لمصروفات الرأسمالية ومعدل التضخم ونختم عرض هذه الدراسة بالنتيجة التالية وهي انه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لان القيمة المسحوبة ل التأثير الإحصائي اقل من قيمة النقد المقدرة ب 5%.

خامسا. دراسة الباحثان Ahmed Bairch&Azzed dine Attia:(2020)

Program and performance Based Budgeting As an Approach to Rationalite public expenditure in Algeria

يكمن الهدف من هذه الدراسة في تقديم البرنامج والميزانية على أساس الأداء كنهج لحل مشكلة ترشيد الإنفاق العام، وتحتوي الدراسة على أربع متغيرات هي الميزانية القائمة والمتغير الثاني البرنامج والمتغير الثالث الأداء وهذه المتغيرات الثلاثة متغيرات تابعة أما المتغير الرابع والمستقل هو ترشيد الإنفاق العام، واعتمد الدكتوران في جانب التطبيقي بتحليل معطيات إحصائية والتي تدرس تطور الإنفاق العام وترجمة تلك الإحصائيات إلى أعمدة بيانية وحصرت دراسة الجانب التطبيقي على الفترة من 2000-2018 بالجزائر، كما توصلا الدكتوران إلى هذه النتائج: اعتبار الموازنة العامة الأداة التي تمكن من تنفيذ أهداف السياسة المالية وتحديث أنظمتها وإدخال أساليب حديثة وكذلك تزايد الإنفاق العام في مدينة الجزائر منذ عام 2000 بسبب التوسع في الإنفاق العام وأيضا من المجالات الرئيسية للجزائر في الوقت الحاضر تعديل المالية العامة لإصلاح نظام الموازنة بحث تكون قادرة على ضمان استمرارية المالية العامة .

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

سوف نقوم في هذا المبحث بمناقشة تلك الدراسات التي تم عرضها في المبحث السابق مع دراستنا وفق مطلبين، ففي المطلب الأول نناقش الدراسات التي باللغة العربية، و في المطلب الثاني مناقشة الدراسات التي باللغة الإنجليزية.

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة بالعربية والمتعلقة بترشيد النفقات العمومية

من خلال تطرقنا إلى عرض بعض الدراسات السابقة في اللغة العربية و اطلاعنا عليها لاحظنا بعض الاختلافات بالنسبة لموضوع دراستنا وهو كالآتي:

أولا:مناقشة دراسة محمد براغ

هدف محمد براغ في دراسته إلى تبيان مدى إمكانية مساهمة الرقابة على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية في حين أن دراستنا تهدف إلى تبيان مدى مساهمة الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية، و نلاحظ أن صاحب الدراسة لم يتطرق إلى إجراء الجانب التطبيقي على عكسنا نحن الذي إعتمدناه في دراستنا من خلال دراسة حالة الرقابة المالية لولاية أدرار لسنة 2022.

ثانيا: مناقشة دراسة بن موسى أم كلثوم و أ.عيسى نبوية

هدفت دراسة بن موسى أم كلثوم و عيسى نبوية إلى تحديد أسباب زيادة النفقات العمومية و كيفية إتمام عملية ترشيد النفقات العمومية بينما تهدف دراستنا إلى ترشيد الإنفاق العام من خلال دور الرقابة على التحويلات المالية، بحيث ركزت الباحثتان موسى و بن عيسى في دراستهما على متغير واحد في حين أننا ركزنا في دراستنا على ثلاث متغيرات، ونلاحظ أن الباحثتان اعتمدتا على الجانب التطبيقي في دراستهما حول دراسة تطورات النفقات العمومية أما نحن فاعتمدنا في الجانب التطبيقي على دراسة حالة للرقابة المالية، كما تم تحديد الإطار الزمني لدراسة الباحثتان خلال الفترة الممتدة من 1980إلى 2013 في حين أن دراستنا كانت سنة2022، و تم تحديد الإطار المكاني لدراستهما في الجزائر أما عن دراستنا ففي الرقابة المالية لولاية أدرار.

ثالثا: مناقشة دراسة رابحي بوعبد الله

هدف رابحي بوعبد الله في دراسته إلى مدى مساهمة الرقابة المالية في ضبط و ترشيد الإنفاق العام بينما دراستنا تهدف إلى تسليط الضوء على الرقابة و دورها على التحويلات المالية لترشيد النفقات العمومية، كما أن صاحب الدراسة اعتمد في دراسته على متغيرين في حين أننا درسنا ثلاث متغيرات و

وجدنا أن د.رابحي اعتمد في الجانب التطبيقي على دراسة ظاهرة تزايد النفقات الصحية قام بتحليلها وفق الجدول واعتمد على أخذ معطياته من السنة 2010إلى غاية السنة 2016 بولاية تيسمسيلت في الجزائر، أما نحن فاعتمدنا على الرقابة المالية في دراستنا التطبيقية واقتصرنا هذه الدراسة سنة2022 بولاية أدرار.

رابعا: مناقشة دراسة بن علي آمال و مسعودي زكرياء

تهدف دراسة بن علي آمال و مسعودي زكرياء إلى التعرف على مفهوم ترشيد النفقات العمومية وعوامل نجاحها وفعاليتها على وجه الخصوص أما دراستنا تهدف إلى فعالية الرقابة في ترشيد النفقات العمومية، كما أنه لم يتطرق أصحاب الدراسة إلى إجراء الجانب التطبيقي في حين أننا تطرقنا له في دراستنا حول الرقابة المالية سنة 2022 كما تمت الدراسة بولاية أدرار.

خامسا: مناقشة دراسة رآهم لخذيري

هدفت دراسة رآهم لخذيري إلى معرفة دور الرقابة على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية بحيث أن دراستنا تهدف إلى معرفة دور الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية، كما تطرق لخذيري في دراسته إلى متغيرين بينما تطرقنا نحن إلى ثلاث متغيرات في دراستنا، أما عن الجانب التطبيقي قام رآهم لخذيري بدراسة تتضمن تحليل معطيات الجدول المأخوذة من حساب التسيير خلال السنوات 2017-2018-2019 بلدية الحدادة في سوق أهراس فأما نحن اعتمدنا في الجانب التطبيقي على دراسة حالة الرقابة المالية لولاية أدرار سنة 2022.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة باللغة الانجليزية لموضوع ترشيد النفقات العمومية

بعدما تطرقنا إلى عرض بعض الدراسات السابقة في اللغة الإنجليزية و اطلاعنا عليها وجدنا بعض الاختلافات بالنسبة لموضوع دراستنا وهو كالآتي:

أولا : مناقشة دراسةZouhir Hambli

هدفت دراسة Zouhir Hambliإلى إبراز الدور الكبير لسياسة المالية في ترشيد النفقات العمومية بينما تهدف دراستنا إلى تسليط الضوء على الرقابة ودورها على التحويلات المالية لترشيد النفقات العمومية، ويدرس زهير النفقات العمومية على أنها متغير تابع بينما نحن ندرسها على أنها متغير مستقل واعتمد زهير في دراسته التطبيقية على جداول إحصائية واقتصر فيها على الفترة من 2000الى 2018 بالجزائر أما نحن فاعتمدنا على الرقابة المالية لولاية أدرار سنة 2022.

ثانيا: مناقشة دراسةMeriem Mecheri&Djebar Bouketir

قاما مريم وجابر بدراسة علمية والتي تهدف إلى اكتشاف فاعلية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 – 2016 بينما تهدف دراستنا إلى إبراز دور الرقابة على التحويلات المالية لترشيد النفقات العمومية، وفي دراستهم تم التطرق إلى النفقات العمومية كمتغير تابع بينما تطرقنا له كمتغير مستقل واستعملا المعطيات الإحصائية التي تدرس قانون فانجر لزيادة الإنفاق العام في دراستهم الميدانية واختارا الفترة من 2000–2016 التي تنفذ عليها هذه الدراسة الميدانية بالجزائر أما نحن فاستعملنا في دراستنا الميدانية في الرقابة المالية لولاية أدرار سنة 2022.

ثالثا: مناقشة دراسة حنيش احمد

هدفت دراسة حنيش إلى تسليط الضوء على دورة الموازنة العامة وأهمية مرحلة الرقابة عليها في ترشيد الإنفاق العام في حين أن دراستنا تهدف إلى توضيح دور الرقابة على التحويلات المالية لترشيد النفقات العمومية، ولم يعتمد الدكتور حنيش على دراسة تطبيقية على عكسنا نحن اعتمدنها من خلال الرقابة المالية لولاية أدرار سنة2022.

رابعا : مناقشة دراسة Benelbar M'hamed& Senoussi Ali

هدفت دراسة Benelbar M'hamed و Senoussi Ali إلى قياس اثر الإنفاق العام على معدل التضخم في الجزائر بينما نهدف نحن من خلال دراستنا إلى تبين دور الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية، فقد درسا الإنفاق العام على انه متغير تابع بينما نحن ندرسه كونه متغير مستقل، واعتمدا في دراستهم التطبيقية على معطيات إحصائية وتحليل بيانات وكانت هذه المعطيات الإحصائية مأخوذة من الفترة 1986–2016 بالجزائر أما نحن فاعتمدنا على الرقابة المالية لولاية أدرار في دراستنا التطبيقية سنة2022.

خامسا: مناقشة دراسةAhmed Bairch&. Azzed dine Attia

تهدف دراسة الباحثانAzzed dine Attia و Ahmed Bairch

إلى تقديم البرنامج والميزانية على أساس الأداء كنهج لحل مشكلة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر بينما تهدف دراستنا إلى ترشيد الإنفاق العام من خلال دور الرقابة على التحويلات المالية، فتطرق الدكتوران في دراستهم إلى أربع متغيرات بينما نحن اكتفينا بثلاث متغيرات واعتمدا في دراستهم التطبيقية على تحليل معطيات جدول الذي يحتوي على تطور النفقات من سنة 2000الى 2018 بالجزائر بينما نحن تطرقنا في دراستنا التطبيقية إلى الرقابة المالية لولاية أدرار في سنة 2022.

الفصل الثالث
الدراسة الميدانية بالرقابة المالية لولاية أدرار

تمهيد:

إن الرقابة على التحويلات المالية عملية مهمة من اجل ترشيد النفقات العمومية والحفاظ على المال العام والتأكد من أن القوانين التي وضعتها الدولة يتم تطبيقها بأحسن كفاءة .

حيث سنعمل في هذا الفصل على التساؤل المطروح في الإشكالية من خلال إبراز الدور الذيتقوم به الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية، حيث قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث.

المبحث الأول : صلاحية أداة الدراسة

المبحث الثاني : التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة

المبحث الثالث: اختبار الفروض

المبحث الأول: صلاحية أداة الدراسة.

سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل أداة الدراسة واختبار صلاحيتها ابتداء من صلاحية المجتمع للدراسة وصولا إلى اختبار صلاحية الاستبيان ومرورا باختبار صلاحية العينة للدراسة.

المطلب الأول: صلاحية مجتمع وعينة الدراسة.

في هذا الجزء نقدم المتطلبات التي تستوجب تجليها في المجتمع والعينة حتى يكونان قابلان للدراسة، وحتى تكون نتائج الدراسة مؤهلة لاعتمادها كإجابة منطقية لإشكالية الدراسة.

أولا: صلاحية مجتمع الدراسة.

تعتبر أرض الميدان مصدراً لجمع البيانات عن طريق الاستمارات أو التعداد أو أخذ عينة من المجتمع الإحصائي ممثلة لكافة خصائص المجتمع، ولكي يكون المجتمع المدروس مؤهلا لإجراء الدراسة الميدانية عليه يشترط أن يتسم بخاصيتين أساسيتين هما خاصية التحديد وخاصية التجانس.

1. **خاصية التحديد:**

يقصد بالتحديد أن يكون مجتمع الدراسة معروف ومحدد للقارئ بحيث يمكن التمييز بسهولة بين العناصر التي تنتمي لمجتمع الدراسة والعناصر التي لا تنتمي إليه، كما يعني أن مجتمع الدراسة هو من يستطيع تقديم إجابات عن موضوع الدراسة دون سواه، وفي دراستنا الحالية حددنا مجتمع الدراسة بناء على الأفراد التي تنتمي لمؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار وبالتالي يمكن القول أن مجتمع الدراسة هو محدد ومعروف ويمكنه الإجابة على مختلف النقاط التي تتعلق بالرقابة المالية وترشيد النفقات العمومية.

2. **خاصية التجانس:**

يعني التجانس أن يكون كل عناصر المجتمع لهم نفس الفرصة في الإجابة على الأسئلة حسب كل الخيارات المتاحة للإجابة، بمعنى أن كل عنصر من المجتمع يجب ألا يتم حصر إجابته في خيار معين ولأي سبب كان، وبالتالي تكون المقارنات في المتوسطات بكامل العدالة والحيادية.

وفي دراستنا الحالية يتجلى تجانس عناصر مجتمع الدراسة في كونهم جميعهم على دراية بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الرقابة المالية وترشيد النفقات العمومية، إضافة إلى امتلاكهم جميعهم معرفة بمؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار ومنه يمكن القول أن مجتمع الدراسة هو مجتمع متجانس ويمكنه الإجابة على مختلف النقاط التي تتعلق بالرقابة المالية وترشيد النفقات العمومية بشكل عادل.

ثانيا: صلاحية عينة الدراسة.

نظرا لكبر حجم عناصر المجتمعات الإحصائية وتشتتها جغرافيا لاسيما بالنسبة للمواضيع ذات الطابع الاقتصادي، فإن الإلمام بإجابات كل هؤلاء العناصر يعد صعب جدا أو مستحيل، لا سيما إن كانت الإجابات تأخذ وقت معين. وعليه تم اختصار الإجابات على عينة محددة من هذا المجتمع يتم اختيارها وفق شروط و بكيفيات دقيقة بغية التمثيل المنطقي والعادل.

1. **أساس تحديد عينة الدراسة:**

في دراستنا هذه كان مجتمع الدراسة يشمل الأفراد الذين على دراية بدور الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية في مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار، وقد بينا فيما سبق تجانس المجتمع و معلوميته، وعليه فإن عينة الدراسة يمكن تحديدها بالأسلوب العشوائي المنتظم أو العشوائي البسيط.

2. **كيفية تحديد عينة الدراسة:**

بعد حصر مجتمع الدراسة في ولاية أدرار تبين أن مجتمع الدراسة يشمل حوالي 32عنصر، ولكون الدراسات الاقتصادية تتباين الآراء فيها حول عدد العينة اللازمة للدراسة فإن دراستنا لم تخرج عن المألوف في هذا الصدد واعتمدت على عينة تفوق 30 مفردة.

المطلب الثاني: صلاحية استبيانة الدراسة.

سيتم في هذا الجزء عرض وتحليل أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان، والتأكد من صلاحيتها للهدف المصممة من أجله، من خلال قياس الصدق والثبات.

أولا: تصميم الاستبيان.

بعد أن قمنا بتحديد الهدف من الاستبيان وهو معرفة وجهات نظر أفراد عينة الدراسة بخصوص دور الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية، قمنا بكتابة فقراته وأسئلته استنادا إلى نماذج معتمدة من استبيانات كثيرة سابقة للموضوع، وشمل الاستبيان على أنماط مختلفة من الأسئلة منها ما يشمل خيارات محددة ومنها ما يكون في فئات. كما أن هذه الأسئلة أيضا منها ما هو ذو طبيعة كمية، ترتيبية واسمية.

الأسس المعتمدة في تصميم الاستبيان:

بعد مراجعة الدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة وجدت الباحثتان أن التقسيم الامثل لجمع المعلومات داخل الاستبيان هو وضع أربعة محاور أساسية مبينة كالتالي:

أ. المحور الأول: البيانات الشخصية.

تضمن هذا المحور البيانات الشخصية للمبحوثين وعددها 33، وتتمثل في:

- النوع، في فئتين اسميتين.
- السن، في 03 فئات كمية.
- المؤهل العلمي، في 04 فئات ترتيبية.
- الوظيفة، في 04 فئات ترتيبية.
- الخبرة المكتسبة، في 03 فئات كمية.

ب. المحور الثاني: الرقابة على التحويلات المالية

تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة للتعرف على الرقابة على التحويلات المالية، وهي موضوعة في فقرة واحدة تم قياسها من خلال 10عبارات.

ج. المحور الثالث: ترشيد النفقات العمومية

تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة للتعرف على ترشيد النفقات العمومية، وهي موضوعة في فقرة واحدة تم قياسها من خلال 08 عبارات.

ثانيا: صدق الاستبيان.

قامت الباحثتان بإجراء عدد من الاختبارات على الاستبيان للتأكد من صحته مستخدمة في ذلك تحكيم الخبراء بالإضافة للاختبارات اللازمة للتحقق من الصدق كما يلي:

I. صدق التحكيم:

تم عرض الاستبيان بعد تصميمها بالاعتماد على مجموعة من الأبحاث والدراسات العلمية السابقة في مجالات الموضوع وعرضها على المحكمين للتحقق من خلوها من أي عيب أو خلل علمي أو منهجي، ومن تم الأخذ بملاحظاتهم، وتعديلها بما يتلاءم والهدف المراد الوصول إليه من الدراسة (انظر الملحق رقم (01).

II. صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان:

بعد تحكيم الاستبيان من طرف المتخصصين في البحث العلمي وإعداد الاستبيانات، تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان على عينة مكونة من 20 مفردة، وطلب منهم إبداء الرأي حول أية عبارة تبدو غير مفهومة أو غير محددة، ثم جمع الملاحظات وتفريغها، وعلى ضوء ذلك جرى تعديل العبارات التي أبديت الملاحظات بشأنها، كما تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون Pearson Corrélation Coefficientبين كل عبارة والقيمة الكلية للفقرة، وكذلك حساب الاتساق الداخلي من خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين كل فقرة والقيمة الكلية للمحور.

ويقصد بصدق الاتساق الداخلي هو قدرة الاستبيان على قياس ما وضع من اجله، وبالتالي فهو يعني أن أفراد العينة قد فهموا ما يصبو الباحث إليه. ويكون ذلك من خلال الدقة في تشكيل المحاور والفقرات وكذا الدقة في ترتيب العبارات بشكل يسهل على أفراد العينة التفاعل مع الأسئلة الموجهة لهم.

أ: صدق الاتساق الداخلي للمحاور.

يتضمن هذا الجزء على قياس صدق الاتساق الداخلي للعبارات داخل المحاور، وبالتالي فهي تقيس مدى سير كل العبارات المدرجة في سياق المحاور التي وضعت ضمنها، وكانت معاملات الارتباط ومستوى المعنوية لهذا المحور كما يلي:

1. الصدق الداخلي لعبارات محور الرقابةعلى التحويلات المالية :

يبين الجدول الموالي الصدق الداخلي لعبارات محور الرقابة على التحويلات المالية ما يلي:

الجدول رقم01: الصدق الداخلي لعبارات محور الرقابة على التحويلات المالية

الرمز	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
X1	يتوفر لدى موظفين الرقابة المالية الخبرة والكفاءة العالية لفهم النصوص القانونية المتعلقة بالتحويلات المالية	0.549	0.001
X2	تقوم الرقابة المالية باستخدام وسائل حديثة وذات كفاءة عالية من اجل مراقبة التحويلات المالية	0.301	0.088
X3	تقوم الرقابة المالية باستخدام برامج إلكترونية في تسجيل كافة عمليات التحويل المالية	0.573	0.000

X4	تقوم الرقابة المالية بمراقبة التحويلات المالية على مقررات البرامج المرخصة من طرف وزارة المالية	0.619	0.000
X5	تقوم الرقابة المالية بمراقبة التحويلات المالية على مقررات البرامج المرخصة من طرف الوالي	0.712	0.000
X6	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية على مستوى البرامج القطاعية الممركزة وغير الممركزة	0.711	0.000
X7	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية التي تقل أو تفوق 15% من مبلغ رخصة البرنامج	0.766	0.000
X8	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية على مستوى العمليات والمتعلقة بإعادة التقييم	0.750	0.000
X9	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية على مستوى العمليات والمتعلقة بتغيير الهيكلة	0.802	0.000
X10	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية الخاصة بالمشاريع الكبرى	0.750	0.000
المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss			

من الجدول السابق يتضح أن معامل الارتباط لجميع عبارات محور الرقابة على التحويلات المالية، يتراوح ما بين 0.301 و 0.802 وهذا يعني وجود ارتباط قوي بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بهذه المحور. ويلاحظ أيضا أن مستوى المعنوية لكل عبارة أقل من 0.05 بمعنى أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05، وبذلك فإن عبارات هذه المحور صادقة لما صممت لقياسه، وأنها ترتبط بفرضية هذا المحور والمتمثلة في مدى إدراك أفراد مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية.

2. الصدق الداخلي لعبارات محور ترشيد النفقات العمومية:

يبين الجدول الموالي الصدق الداخلي لعبارات محور ترشيد النفقات العمومية ما يلي:

الجدول رقم02: الصدق الداخلي لعبارات محور ترشيد النفقات العمومية

الرمز	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
Y1	محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام	0.557	0.001
Y2	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في الأخطاء الحسابية بغض النظر عن كونها مقصودة أو غير مقصودة	0.745	0.000
Y3	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التعهدات التي تقدمها مختلف المؤسسات	0.580	0.000
Y4	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في الوثائق الثبوتية التي ترفق بالتعهدات من حيث مصدرها	0.614	0.000
Y5	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في مدة صلاحية الوثائق المقدمة	0.730	0.000
Y6	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في العمليات التي تتغير فيها الأسعار لأسباب مختلفة	0.854	0.000
Y7	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في الزيادات المفرطة في كمية الأشغال بالصفقات العمومية	0.819	0.000
Y8	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في عدم وجود أشغال لا تدخل ضمن الموضوع الأصلي للصفقات العمومية	0.603	0.000

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتضح أن معامل الارتباط لجميع عبارات محور ترشيد النفقات العمومية، يتراوح ما بين 0.557 و 0.854 وهذا يعني وجود ارتباط قوي بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بهذه المحور. ويلاحظ أيضا أن مستوى المعنوية لكل عبارة أقل من 0.05 بمعنى أن جميع العبارات دالة

إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05، وبذلك فإن عبارات هذه المحور صادقة لما صممت لقياسه، وأنها ترتبط بفرضية هذا المحور والمتمثلة في مدى إدراك أفراد مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية.

3. صدق الاتساق البنائي للاستبيان: دور الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية

يتضمن هذا الجزء على قياس صدق الاتساق البنائي للاستبيان، وبالتالي فهو يقيس مدى سير كل المحاور المدرجة في سياق الاستبيان ككل، وكانت معاملات الارتباط ومستوى المعنوية لهذه المحاور كما يلي:

الجدول الموالي يبين صدق الاتساق البنائي للاستبيان:

الجدول رقم03: صدق الاتساق البنائي للاستبيان

الترتيب	الاستبيان	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	المحور الأول: الرقابة المالية	0.950	0.000
2	المحور الثاني: ترشيد النفقات العمومية	0.950	0.000

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الارتباط بين معدل كل من المحور الأول و الثاني من الدراسة ومعدل كل عبارات الاستبيان كانت 0.950، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين معدل المحاور، بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية للمحاور أقل من 0.05 مما يعني أنهم صادقون لما صمموا لقياسه، وبالتالي تسير المحاور في السياق الكلي للاستبيان، وأنها ترتبط بفرضية هذه الدراسة والمتمثلة في وجهة نظر أفراد مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار.

ثالثا: ثبات فقرات الاستبيان.

يقصد بالثبات أنه لو أعيد تطبيق الأدوات على نفس العينة المدروسة وفي نفس ظروف التطبيق نحصل على نفس الردود، أو ردود قريبة من التطبيق الأول، ويرى علماء القياس أنه لو طبقت على عينة إحصائية أخرى مسحوبة من نفس المجتمع وبنفس شروط سحب العينة الأولى فإن الإجابات تكون نفسها، وبالتالي تطمئن الدراسة للنتائج التي نتحصل عليها ويمكن تشميلها أو تعميمها على المجتمع

الإحصائي بأريحية تامة. وقد قامت الباحثتان باختبار الثبات بأسلوبين هما: طريقة التجزئة النصفية split-half ومعامل الثبات ألفا كرونباخcronbach's alpha.

I. طريقة ألفا كرونباخcronbach's alpha:

ألفا كرونباخ هو ثبات اتجاهات العينة المدروسة نحو الظاهرة محل البحث، وهو قيمة تتراوح بين الصفر (0) والواحد الصحيح (1)، وكلما اقترب من الصفر كلما دل على عدم وجود ثبات، وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل على وجود ثبات قوي جدا، ولا توجد قيمة ثابتة يمكن الاعتماد عليها في قياس الثبات في جميع أنواع الدراسات، إلا أنه يعتمد قبول القيمة حسب توطن ظاهرة القياس في مجتمع الدراسة وعدد العبارات التي تقيس الظاهرة محل البحث ويعتمد عليها الباحث في قبول درجة الثبات. وقامت الباحثتان بحساب معامل ألفا كرونباخ لكل فقرات محاور البحث التي تقيس متغيرات البحث وكل محور، بالإضافة إلى معامل ألفا كرونباخ الكلي، كما يلي:

أ. ثبات مقياس محور الرقابة على التحويلات المالية بطريقة ألفا كرونباخ:

قيست معاملات ألفا كرونباخ للمحور ككل، والنتائج موضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم04 : الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحور الرقابة على التحويلات المالية

المحور الأول	عدد العبارات	معامل ألفا
الرقابة المالية	10	0.850
المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss		

من الجدول السابق يتضح أن معامل ألفا كرونباخ كان 0.850 وهو يشير إلى ثبات قوي ومقبول كما أنها تشير إلى جودة مقياس محور الرقابة على التحويلات المالية، لتؤكد أيضا على صدق الأداة طبقا لقاعدة القياس "كل اختبار ثابت صادق، وليس كل اختبار صادق ثابت" مما يؤكد على جودة الاستبيان وحسن قياسه، والفهم المتساوي لعينة الدراسة، بحيث يكون فهم العينة هو الفهم الذي قصدته الباحثتان.

أ. ثبات مقياس محور ترشيد النفقات العمومية بطريقة ألفا كرونباخ:

قيست معاملات ألفا كرونباخ للمحور ككل، والنتائج موضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم 05 : الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحور ترشيد النفقات العمومية

المحور الثاني	عدد العبارات	معامل ألفا
ترشيد النفقات العمومية	8	0.830
المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss		

من الجدول السابق يتضح أن معامل ألفا كرونباخ كان 0.830 وهو يشير إلى ثبات (قوي) ومقبول كما أنها تشير إلى جودة مقياس محور ترشيد النفقات العمومية، لتؤكد أيضا على صدق الأداة طبقا لقاعدة القياس "كل اختبار ثابت صادق، وليس كل اختبار صادق ثابت" مما يؤكد على جودة الاستبيان وحسن قياسه، والفهم المتساوي لعينة الدراسة، بحيث يكون فهم العينة هو الفهم الذي قصدته الباحثتان.

د. ثبات مقياس كل عبارات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ:

الجدول رقم 06 : الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للاستبيان

محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل ألفا
محور الرقابة على التحويلات المالية	10	0.850
محور ترشيد النفقات العمومية	8	0.830
كل عبارات الاستبيان	18	0.910
المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss		

من الجدول السابق يتضح أن معاملات ألفا كرونباخ للمحاور تراوحت بين 0.830 و 0.850 وجميعها تشير إلى ثبات قوي ومقبول، ومعامل ألفا كرونباخ لكامل عبارات الاستبيان كان 0.910، وهو بدوره يشير إلى ثبات قوي ومقبول، مما يؤكد النتائج السابقة، وبالتالي جودة الاستبيان وحسن قياسه لكل متغيرات الدراسة، والفهم المتساوي لعينة الدراسة، بحيث يكون فهم العينة هو الفهم الذي قصدته الباحثتان.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة

المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب النسب والتكرارات.

في هذا الجزء سوف نحاول التطرق لخصائص عينة الدراسة من خلال الوقوف على مختلف النسب والتكرارات ومحاولة تحليلها بما يتماشى وطبيعة العامل المدروس.

1. عرض توزيع العينة حسب عامل النوع:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل النوع ما يلي:

الجدول رقم 07: توزيع أفراد العينة حسب النوع.

النوع	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	19	57.6
أنثى	14	42.4
المجموع	33	100

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم فئة الذكور، حيث بلغت نسبتهم 57.6%أما فئة الإناث فهم يمثلون نسبة 42.4% وهم اقل من فئة الذكور ذلك أن الفارق هو 5 مفردة من عينة الدراسة.

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل النوع:

الشكل رقم 02 : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع.

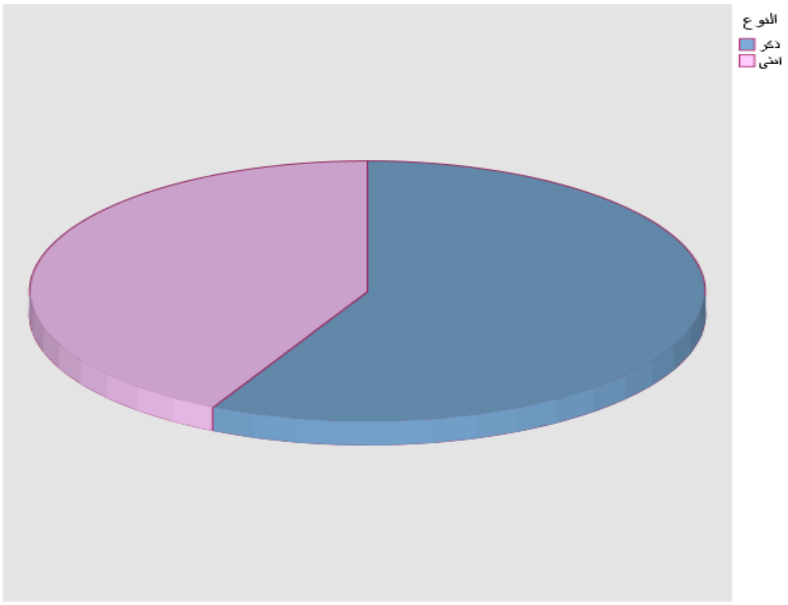

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

2.عرض توزيع العينة حسب عامل السن:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل السن ما يلي:

الجدول رقم 08: توزيع أفراد العينة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 30 سنة	2	6.1
من 30 إلى 40 سنة	22	66.7
أكثر من 40 سنة	9	27.3
المجموع	33	100

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم الفئة التي تحمل السن من 30 إلى 40 سنة، حيث بلغت نسبتهم66.7% أما فئة السن أكثر من40 سنة فهم يمثلون نسبة 27.3% وهم اقل من فئة الأولى، أما فئة السن أقل من 30 سنة فهم يمثلون أقل فئة حيث بلغت نسبتهم 6.1% ذلك أن الفارق بين فئة السن من 30 إلى 40 سنة وفئة السن أكثر من 40 سنة هو 13 مفردة من عينة الدراسة

والفارق بين فئة السن من 30 إلى 40 سنة و فئة السن أقل من 30 سنة هو 20 مفردة من عينة الدراسة. والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل السن:

الشكل رقم03: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن.

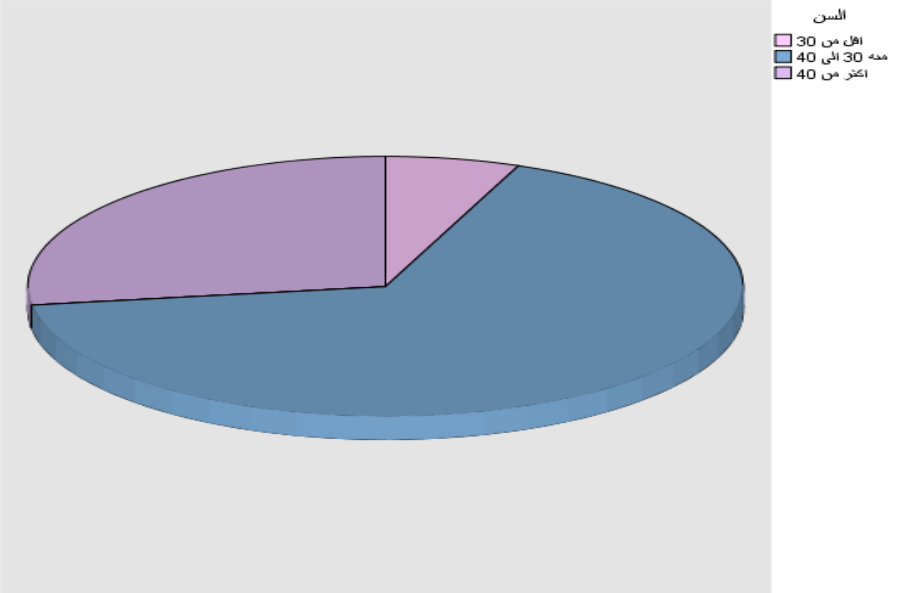

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

3.عرض توزيع العينة حسب عامل المستوى التعليمي:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل المستوى التعليمي ما يلي:

الجدول رقم 09: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%
ثانوي فأقل	3	9.1
دبلوم مهني	8	24.2
جامعي (ليسانس،ماستر)	19	57.6
دراسات عليا	3	9.1
المجموع	33	100

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم فئة المستوى جامعي(ليسانس،ماستر) حيث بلغت نسبتهم57.6% أما فئة المستوى دبلوم مهني فهم يمثلون نسبة 24.2% وهم اقل من فئة الأولى، أما فئة المستوى ثانوي فأقل و فئة الدراسات العليا فهم يمثلون أقل فئة حيث بلغت نسبتهم9.1% ذلك أن الفارق بين فئة المستوى الجامعي(ليسانس، ماستر) و فئة مستوى الدبلوم المهني هو 11 مفردة من عينة الدراسة، والفارق بين فئة المستوى الجامعي(ليسانس، ماستر) و فئتي مستوى ثانوي فأقل و مستوى الدراسات العليا هو 16 مفردة من عينة الدراسة.

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل المستوى التعليمي:

الشكل رقم04 : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

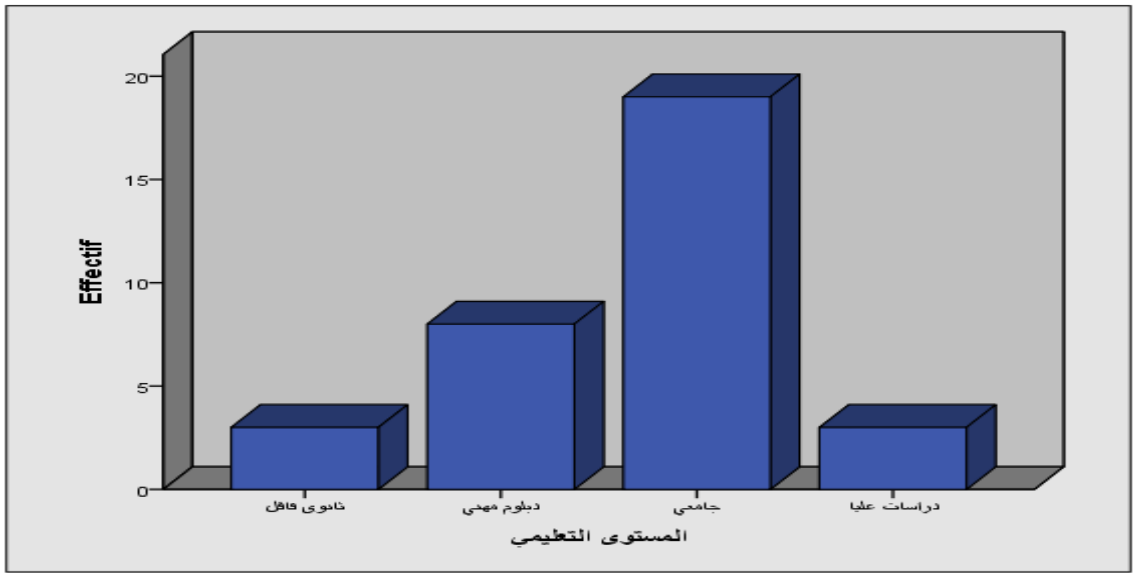

المصدر: من **إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss**

4. عرض توزيع العينة حسب عامل الوظيفة الحالية :

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل الوظيفة الحالية ما يلي:

الجدول رقم10 : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية .		
الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية%
عون	29	87.9
رئيس مكتب	2	6.1
مراقب مالي مساعد	1	3.0
مراقب مالي	1	3.0
المجموع	33	100
المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss		

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم الفئة التي تحمل وظيفة عون، حيث بلغت نسبتهم87.9%أما فئة رئيس مكتب فهم يمثلون نسبة 6.1% وهم اقل من فئة الأولى، أما فئتي مراقب المالي المساعد والمراقب المالي فهم يمثلون أقل فئة حيث بلغت نسبتهم 3.0% ذلك أن الفارق بين الفئة التي تحمل وظيفة عون وفئة رئيس مكتب هو 27 مفردة من عينة الدراسة، والفارق بين فئة وظيفة عون و فئتي مراقب المالي المساعد والمراقب المالي هو 28 مفردة من عينة الدراسة.

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل الوظيفة الحالية:

الشكل رقم05: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية.

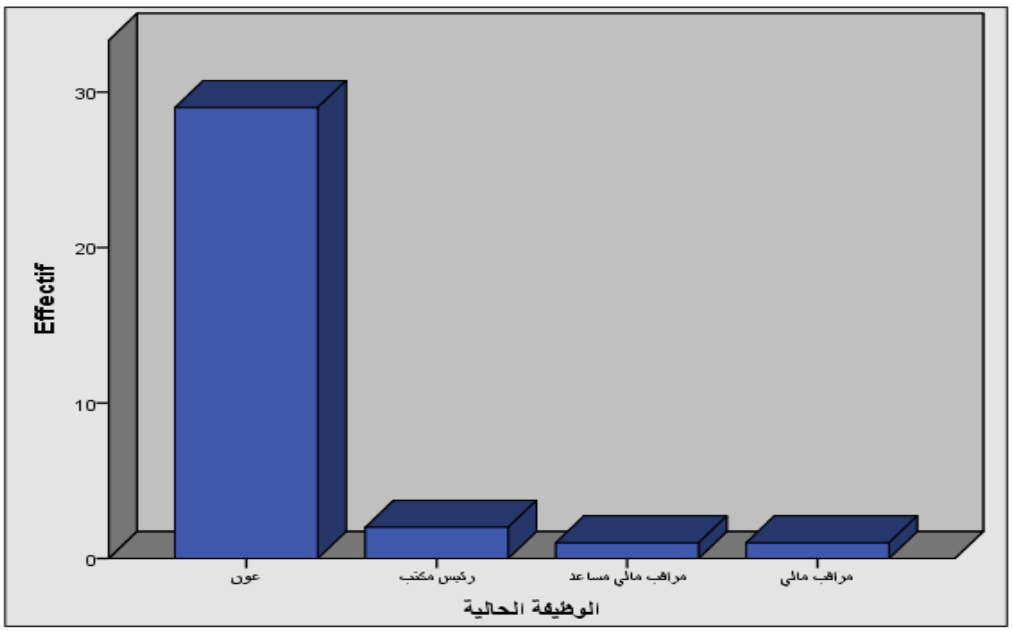

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

5. عرض توزيع العينة حسب عامل الخبرة المهنية :

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل الخبرة المهنية ما يلي:

الجدول رقم 11: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية%
اقل من 5 سنوات	8	24.2
من 5 الى 15 سنة	21	63.6
أكثر من 15 سنة	4	12.1
المجموع	33	100

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم الفئة التي تحمل الخبرة المهنية من 5 الى 15 سنة، حيث بلغت نسبتهم63.6% أما الفئة التي اقل من 5 سنوات فهم يمثلون نسبة 24.2 % وهم اقل من فئة الأولى، أما الفئة الأكثر من 15 سنة فهم يمثلون أقل فئة حيث بلغت نسبتهم12.1% ذلك أن الفارق بين فئة التي تحمل الخبرة المهنية من 5 الى 15 سنة والفئة التي اقل من 5 سنوات هو 13 مفردة من عينة الدراسة، والفارق بين فئة التي تحمل الخبرة المهنية من 5 الى 15 سنة والفئة الأكثر من 15 سنة هو 17 مفردة من عينة الدراسة.

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عامل الخبرة المهنية :

الشكل رقم06: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

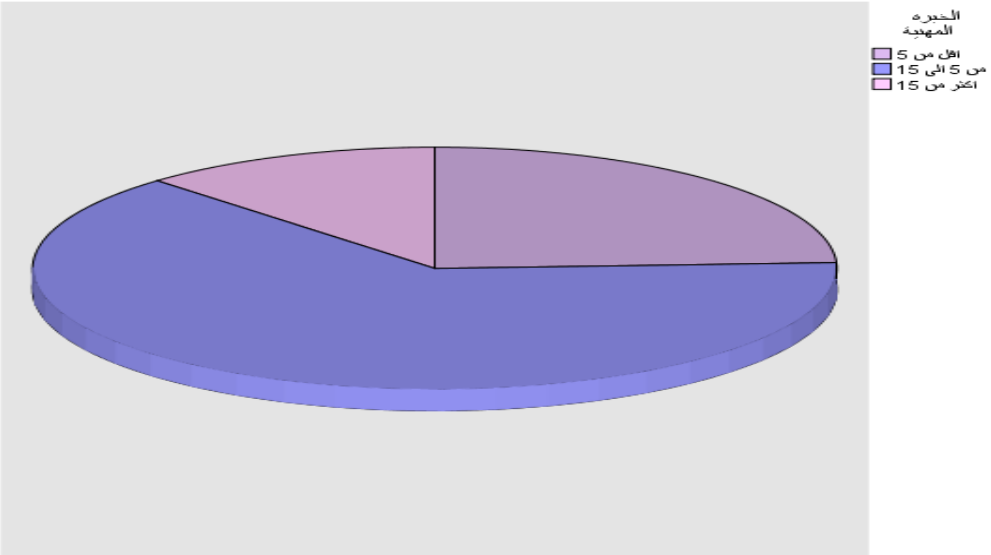

المصدر: من **إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss**

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب المتوسطات والانحرافات المعيارية.

في هذا الجزء سوف نقوم بعرض خصائص عينة الدراسة بالتركيز على مساهمتها في صنع الفوارق في الإجابات على أسئلة الاستبيان، بحيث نعرض الفوارق في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب الفئات المدرجة لكل عامل.

1. حسب عامل النوع:

ينقسم هذا العامل إلى فئتين، وبالتالي سوف تكون هناك مجموعتين من المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم 12: خصائص عامل النوع حسب تأثيره على الإجابات

العامل	الفئة	المدى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
النوع	ذكر	1.91	3.77	0.50	4.79	2.88
	أنثى	3.14	3.52	0.73	4.44	1.30

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول السابق الاختلاف بين المتوسطات الحسابية لفئات أفراد العينة من حيث النوع حيث جاء المتوسط الحسابي لفئة الأولى3.77 في حين بلغ في فئة الثانية3.52، ويدل هذا الاختلاف على أن فئة الذكور هي الأكثر اتفاقا مع أسئلة الاستبيان في حين أن فئة الإناث هي الأقل اتفاقا مع أسئلة الاستبيان، وتظهر الانحرافات المعيارية للفئات مختلفة بحيث تعتبر فئة الذكور هي الفئة

الأقل تشتتا فيما بينها بانحراف معياري 0.50 في حين تعتبر فئة الإناث هي الفئة الأكثر تشتتا فيما بينها بقيمة0.73.

2.حسب عامل السن:

ينقسم هذا العامل إلى 03 فئات، وبالتالي سوف تكون هناك 03 مجموعات من المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم13 : خصائص عامل السن حسب تأثيره على الإجابات

العامل	الفئة	المدى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
النوع	أقل من 30 سنة	0.50	3.84	0.35	4.09	3.59
	من 30 إلى 40سنة	1.91	3.76	0.46	4.79	2.88
	أكثر من 40سنة	3.14	3.38	0.89	4.44	1.30

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول السابق الاختلاف بين المتوسطات الحسابية لفئات أفراد العينة من حيث السن حيث جاء المتوسط الحسابي لفئة الأولى3.84 في حين بلغ في فئة الثانية3.76 وفي الفئة الثالثة 3.38، ويدل هذا الاختلاف على أن فئة السن الأقل من 30 سنة هي الأكثر اتفاقا مع أسئلة الاستبيان في حين أن فئة السن الأكثر من 40 سنة هي الأقل اتفاقا مع أسئلة الاستبيان، وتظهر الانحرافات المعيارية للفئات مختلفة بحيث تعتبر فئة السن الأقل من 30 سنة هي الفئة الأقل تشتتا فيما بينها بانحراف معياري 0.35 في حين تعتبر فئة السن الأكثر من50سنة هي الفئة الأكثر تشتتا فيما بينها بقيمة0.89.

3.حسب عامل المستوى التعليمي:

ينقسم هذا العامل إلى 04 فئات، وبالتالي سوف تكون هناك 04مجموعات من المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم 14: خصائص عامل المستوى التعليمي حسب تأثيره على الإجابات

العامل	الفئة	المدى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
النوع	ثانوي فأقل	0.81	3.47	0.43	3.79	2.98
	دبلوم مهني	1.21	3.64	0.37	4.09	2.88
	جامعي (ليسونس،ماستر)	3.49	3.70	0.75	4.79	1.30
	دراسات عليا	0.52	3.68	0.28	3.88	3.35

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول السابق الاختلاف بين المتوسطات الحسابية لفئات أفراد العينة من حيث المستوى التعليمي حيث جاء المتوسط الحسابي لفئة الأولى3.70 في حين بلغ في فئة الثانية3.68 وفي الفئة الثالثة 3.64 وفي الفئة الأخيرة 3.47، ويدل هذا الاختلاف على أن فئة المستوى الجامعي هي الأكثر اتفاقا مع أسئلة الاستبيان في حين أن فئة المستوى الثانوي فأقل هي الأقل اتفاقا مع أسئلة الاستبيان، وتظهر الانحرافات المعيارية للفئات مختلفة بحيث تعتبر فئة الدراسات العليا هي الفئة الأقل تشتتا فيما بينها بانحراف معياري 0.28 في حين تعتبر فئة المستوى الجامعي هي الفئة الأكثر تشتتا فيما بينها بقيمة 0.75.

4.حسب عامل الوظيفة الحالية:

ينقسم هذا العامل إلى 04 فئات، وبالتالي سوف تكون هناك 04 مجموعات من المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم 15: خصائص عامل الوظيفة الحالية حسب تأثيره على الإجابات

العامل	الفئة	المدى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
النوع	عون	3.49	3.66	0.65	4.79	1.30
	رئيس مكتب	0.24	3.67	0.17	3.79	3.55
	مراقب مالي مساعد	0.00	3.65	0	3.65	3.65
	مراقب مالي	0.00	3.80	0	3.80	3.80

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول السابق الاختلاف بين المتوسطات الحسابية لفئات أفراد العينة من حيث الوظيفة الحالية حيث جاء المتوسط الحسابي لفئة الأولى3.67 في حين بلغ في فئة الثانية3.66 و الفئة الثالثة 3.65 و في الفئة الأخيرة 3.8، ويدل هذا الاختلاف على أن فئة وظيفة رئيس مكتب هي الأكثر اتفاقا مع أسئلة الاستبيان في حين أن فئة وظيفة مراقب مالي هي الأقل اتفاقا مع أسئلة الاستبيان، وتظهر الانحرافات المعيارية للفئات مختلفة بحيث تعتبر فئة وظيفة المراقب المالي المساعد و وظيفة المراقب الملي هما الفتان الأقل تشتتا فيما بينها بانحراف معيار0 في حين تعتبر فئة وظيفة مراقب مالي هي الفئة الأكثر تشتتا فيما بينها بقيمة 0.65.

5.حسب عامل الخبرة المهنية:

ينقسم هذا العامل إلى 03 فئات، وبالتالي سوف تكون هناك 03 مجموعات من المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم 16: خصائص عامل الخبرة المهنية حسب تأثيره على الإجابات

العامل	الفئة	المدى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
النوع	أقل من 5 سنوات	1.41	3.85	0.48	4.71	3.30
	من 5 إلى 15 سنة	3.49	3.57	0.65	4.79	1.30
	أكثر من 15 سنة	1.62	3.75	0.67	4.60	2.98

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول السابق الاختلاف بين المتوسطات الحسابية لفئات أفراد العينة من حيث الخبرة المهنية حيث جاء المتوسط الحسابي لفئة الأولى3.85 في حين بلغ في فئة الثانية 3.75 و في الفئة الثالثة 3.57، ويدل هذا الاختلاف على أن فئة الخبرة المهنية التي أقل من 5 سنوات هي الأكثر اتفاقا مع أسئلة الاستبيان في حين أن فئة الخبرة المهنية التي من 5 إلى 15 سنة هي الأقل اتفاقا مع أسئلة الاستبيان، وتظهر الانحرافات المعيارية للفئات مختلفة بحيث تعتبر فئة الخبرة المهنية التي أقل من 5 سنوات هي الفئة الأقل تشتتا فيما بينها بانحراف معياري 0.48 في حين تعتبر فئة الخبرة المهنية التي أكثر من 15 سنة هي الفئة الأكثر تشتتا فيما بينها بقيمة 0.67.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

نقوم في هذا الجزء بالتحليل الوصفي لخصائص محاور الدراسة: محور الرقابة على التحويلات المالية ، ومحور ترشيد النفقات العمومية.

وبما أن الإجابات المرتبطة بأسئلة المحاور تتمثل في 5 خيارات فإنه تجدر الإشارة إلى أن المتوسط الحسابي المرجح للعبارات يكون وفق التقسيم التالي:

المدى= عدد المسافات بين الخيارات/ عدد الخيارات

وبما أن عدد الخيارات هي 5 فإن المسافات تكون = 5-1 ومنه:

المدى = 5−1/5 = 0.80

إذن تكون المتوسطات المرجحة كما يلي:

الجدول رقم 17: المتوسطات المرجحة للأسئلة ذات الخمس خيارات	
الترجيح	**الخيار المقابل**
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.6 إلى 3.39	محايد
من 3.4 إلى 4.19	موفق
من 4.2 إلى 5	موافق بشدة
المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج Excel	

أولا: عرض خصائص محور الرقابة على التحويلات المالية

يتكون هذا المحور من فقرة واحدة، ويتم تحليله وصفيا من خلال: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الاتجاه لاختبار ستودنت مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 18: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لمحور الرقابة على التحويلات المالية

الترميز	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
X1	يتوفر لدى موظفين الرقابة المالية الخبرة والكفاءة العالية لفهم النصوص القانونية المتعلقة بالتحويلات المالية	3.85	0.83	موافق
X2	تقوم الرقابة المالية باستخدام وسائل حديثة وذات كفاءة عالية من اجل مراقبة التحويلات المالية	2.85	1.03	محايد
X3	تقوم الرقابة المالية باستخدام برامج إلكترونية في	3.73	0.88	موافق

	تسجيل كافة عمليات التحويل المالية			
X4	تقوم الرقابة المالية بمراقبة التحويلات المالية على مقررات البرامج المرخصة من طرف وزارة المالية	3.73	0.94	موافق
X5	تقوم الرقابة المالية بمراقبة التحويلات المالية على مقررات البرامج المرخصة من طرف الوالي	3.85	0.83	موافق
X6	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية على مستوى البرامج القطاعية الممركزة وغير الممركزة	3.79	0.78	موافق
X7	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية التي تقل أو تفوق 15% من مبلغ رخصة البرنامج	3.03	1.02	محايد
X8	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية على مستوى العمليات والمتعلقة بإعادة التقييم	3.42	1.12	موافق
X9	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية على مستوى العمليات والمتعلقة بتغيير الهيكلة	3.52	1.20	موافق
X10	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية الخاصة بالمشاريع الكبرى	3.27	1.13	محايد
المتوسط العام للمحور الرقابة على التحويلات المالية		3.50	0.64	موافق

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لمحور الرقابة على التحويلات المالية تراوحت بين 3.85 و 2.85 وهي تتراوح بذلك بين الاتجاهات موافق و محايد، وجاءت الانحرافات المعيارية بين 0.78 و 1.13 وهي تشير بذلك إلى عدم وجود تشتت كبير في آراء أفراد عينة الدراسة حول المتوسطات الحسابية، وقد سجلت العبارة المسماة بـ:تقوم الرقابة المالية بمراقبة التحويلات المالية على مقررات البرامج المرخصة من طرف الوالي أعلى متوسط حسابي باتجاه موافق، مما يدل على أنها العبارة الأكثر توافقا مع وجهات نظر أفراد العينة، في حين سجلت العبارة المسماة ب: تقوم الرقابة المالية

باستخدام وسائل حديثة وذات كفاءة عالية من اجل مراقبة التحويلات المالية أدنى متوسط حسابي بإتجاه محايد مما يدل على أنها العبارة الأقل توافقا مع وجهات نظر أفراد العينة، وسجلت العبارة المسماة بـ: تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية على مستوى البرامج القطاعية الممركزة وغير الممركزة أقل انحراف معياري بـ 0.78، مما يدل على أنها العبارة الأكثر اتفاقا عليها بين أفراد العينة، في حين سجلت العبارة المسماة ب:

تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية الخاصة بالمشاريع الكبرى أكبر انحراف معياري بـ 1.13 مما يدل على أنها العبارة الأقل اتفاقا عليها بين وجهات نظر أفراد العينة.

وعموما فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل بلغ 3.50 وهو يقابل الاتجاه موافق مما يعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون مع عبارات هذا المحور بانحراف معياري قدره 0.64.

ثانيا:عرض خصائص محور ترشيد النفقات العمومية

يتكون هذا المحور من فقرة واحدة، ويتم تحليله وصفيا من خلال: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الاتجاه لاختبار ستودنت مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 19: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لمحور ترشيد النفقات العمومية

الترميز	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
y1	محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام	3.82	0.95	موافق
y2	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في الأخطاء الحسابية بغض النظر عن كونها مقصودة أو غير مقصودة	4.18	0.77	موافق
y3	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التعهدات التي تقدمها مختلف المؤسسات	3.67	0.82	موافق
y4	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في الوثائق الثبوتية التي ترفق بالتعهدات من حيث مصدرها	3.70	0.98	موافق
y5	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في مدة صلاحية الوثائق المقدمة	4.03	0.92	موافق

y6	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في العمليات التي تتغير فيها الأسعار لأسباب مختلفة	3.73	0.88	موافق
y7	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في الزيادات المفرطة في كمية الأشغال بالصفقات العمومية	3.79	0.93	موافق
y8	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في عدم وجود أشغال لا تدخل ضمن الموضوع الأصلي للصفقات العمومية	3.67	1.24	موافق
المتوسط العام للمحور ترشيد النفقات العمومية		3.82	0.64	موافق

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لمحور ترشيد النفقات العمومية تراوحت بين 4.18 و 3.67 وهي تتراوح بذلك بين الاتجاه موافق، وجاءت الانحرافات المعيارية بين 0.77 و 1.24 وهي تشير بذلك إلى عدم وجود تشتت كبير في آراء أفراد عينة الدراسة حول المتوسطات الحسابية، وقد سجلت العبارة المسماة بـ: تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في الأخطاء الحسابية بغض النظر عن كونها مقصودة أو غير مقصودة أعلى متوسط حسابي باتجاه موافق، مما يدل على أنها العبارة الأكثر توافقا مع وجهات نظر أفراد العينة، في حين سجلت العبارة المسماة ب: تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التعهدات التي تقدمها مختلف المؤسسات أدنى متوسط حسابي مما يدل على أنها العبارة الأقل توافقا مع وجهات نظر أفراد العينة، وسجلت العبارة المسماة بـ: تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في الأخطاء الحسابية بغض النظر عن كونها مقصودة أو غير مقصودة أقل انحراف معياري بـ 0.77، مما يدل على أنها العبارة الأكثر اتفاقا عليها بين أفراد العينة، في حين سجلت العبارة المسماة ب:تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في عدم وجود أشغال لا تدخل ضمن الموضوع الأصلي للصفقات العمومية أكبر انحراف معياري بـ 1.24 مما يدل على أنها العبارة الأقل اتفاقا عليها بين وجهات نظر أفراد العينة.

وعموما فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل بلغ 3.82 وهو يقابل الاتجاه موافق مما يعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون مع عبارات هذا المحور بانحراف معياري قدره0.64.

المبحث الثالث: اختبار الفروض.

في هذا المبحث سوف يتم اختبار فرضيات الدراسة، بحيث يتم اختبار مدى قبول أو رفض الفرضيات كما يلي:

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

تم صياغة الفرضية الرئيسية الأولى كالآتي: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5%. وتتجزأ منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل النوع.

يتم استخدام T-TEST لاختبار هذه الفرضية، نظرا لكونها تحتوي متوسطين لمجموعتين فقط، ونضع فرضيتي هذا الاختبار كما يلي:

H0: يوجد تساوي المتوسطات بين فئات المجتمع حسب عامل النوع

H1: لا يوجد تساوي المتوسطات بين فئات المجتمع حسب عامل النوع

وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 20: اختبار T-TEST للفرق بين متوسطي النوع .

العامل	معنوية ليفيني	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	الدلالة
النوع	0.52	1.19	31	0.24	دال
		1.12	21.60	0.27	دال

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية لاختبار ليفيني بلغت0.52 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05مما يدل على البيانات تحقق شرط تساوي المتوسطات وعليه يتم قراءة السطر الأول للنتائج.

من خلال قراءة السطر الأول من الجدول نجد أن قيمة Tبلغت1.19 بدرجة حرية 31وبمستوى معنوية 0.24 وهي اكبر من 0.05، ومنه يمكن القول انه لا يوجد فرق جوهري بين فئتي الدراسة .

ومنه نجيب على هذه الفرضية بأنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل النوع.

2. الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل السن.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم21 : تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.31	2	0.16	0.36	0.70
داخل المجموعات	12.92	30	0.43		
الكلي	13.23	32			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن F=0.36 وذلك بدرجات حرية للبسط 2 ودرجات حرية للمقام 30 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.70 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل:لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل السن.

3. **الفرضية الفرعية الثالثة:**

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المستوى التعليمي.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 22: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.34	3	0.11	0.26	0.86
داخل المجموعات	12.89	29	0.44		
الكلي	13.23	32			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن F=0.26 وذلك بدرجات حرية للبسط 3 و درجات حرية للمقام 29 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.86 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المستوى التعليمي.

4. **الفرضية الفرعية الرابعة:**

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الوظيفة الحالية.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 23: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG

بين المجموعات	0.04	3	0.01	0.03	0.99
داخل المجموعات	13.19	29	0.46		
الكلي	13.23	32			
المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS					

من خلال الجدول السابق نجد أن=F 0.02 وذلك بدرجات حرية للبسط 3 و بدرجات حرية للمقام 29 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.99 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل:لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الوظيفة الحالية.

5. **الفرضية الفرعية الخامسة:**

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة المهنية.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 24: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الأولى

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.81	2	0.40	0.97	0.39
داخل المجموعات	12.42	30	0.41		
الكلي	13.23	32			
المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS					

من خلال الجدول السابق نجد أن F=0.97 وذلك بدرجات حرية للبسط 2 و درجات حرية للمقام 30 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.39 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل:لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة المهنية.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

تم صياغة الفرضية الرئيسية الثانية كالآتي: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5%. وتتجزأ منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل النوع.

يتم استخدام T-TEST لاختبار هذه الفرضية، نظرا لكونها تحتوي متوسطين لمجموعتين فقط، ونضع فرضيتي هذا الاختبار كما يلي:

H0: يوجد تساوي المتوسطات بين فئات المجتمع حسب عامل النوع

H1: لا يوجد تساوي المتوسطات بين فئات المجتمع حسب عامل النوع

وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 25: اختبار T-TEST للفرق بين متوسطي النوع.

العامل	معنوية ليفيني	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	الدلالة
النوع	0.97	1.30	31	0.20	دال
		0.28	26.94	0.21	دال

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية لاختبار ليفيني بلغت0.97 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على البيانات تحقق شرط تساوي المتوسطات وعليه يتم قراءة السطر الأول للنتائج.

من خلال قراءة السطر الأول من الجدول نجد أن قيمة Tبلغت 1.30بدرجة حرية 31 و بمستوى معنوية 0.20 وهي اكبر من 0.05، ومنه يمكن القول انه لا يوجد فرق جوهري بين فئتي الدراسة .

ومنه نجيب على هذه الفرضية بأنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل النوع.

2- الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل السن.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية و حيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم26 : تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.08	2	1.04	2.85	0.07
داخل المجموعات	10.95	30	0.37		
الكلي	13.03	32			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أنF=2.85 وذلك بدرجات حرية للبسط 2 ودرجات حرية للمقام 30 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.07 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل:لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل السن.

3- الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المستوى التعليمي.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 27: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.44	3	0.15	0.34	0.80
داخل المجموعات	12.60	29	0.43		
الكلي	13.03	32			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن$F=0.34$ وذلك بدرجات حرية للبسط 3 و درجات حرية للمقام 29 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.80 وهي أكبرمن مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المستوى التعليمي.

4- الفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الوظيفة الحالية.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 28: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.27	3	0.09	0.20	0.90
داخل المجموعات	12.77	29	0.44		

الكلي	13.03	32			
المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS					

من خلال الجدول السابق نجد أن F=0.20 وذلك بدرجات حرية للبسط 3 ودرجات حرية للمقام 29 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.90 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الوظيفة الحالية.

5- الفرضية الفرعية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة المهنية.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

الجدول رقم 29: تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية

ANOVA	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
بين المجموعات	0.40	2	0.20	0.47	0.63
داخل المجموعات	12.64	30	0.42		
الكلي	13.03	32			
المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS					

من خلال الجدول السابق نجد أن F=0.47 وذلك بدرجات حرية للبسط 2 و درجات حرية للمقام 30 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 0.63 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال

مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة المهنية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة.

تم صياغة الفرضية الرئيسية الثالثة كالآتي: لا يوجد دور ذو دلالة معنوية لـ الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية لدى أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0.05

لاختبار هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 30: نموذج الانحدار بين الرقابة على التحويلات الماليةو ترشيد النفقات العمومية

النموذج	R	معامل التحديد	الارتباط المعدل	الخطأ المعياري
X,Y	0.805	0.648	0.636	0.385

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه وفقا لآراء أفراد العينة المدروسة أن قيمة معامل الارتباط بين الرقابة على التحويلات المالية وترشيد النفقات العموميةبلغت 0.805 وهي تدل على أنه يوجد ارتباط موجب بين المتغيرين وهو ارتباط قوي، وبلغ معامل التحديد0.648 أي أن ما نسبته 64.8% من التغير في ترشيد النفقات العمومية لدى أفراد عينة الدراسة بأدرار ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام الرقابة على التحويلات المالية.

الجدول رقم 31 : تحليل التباين في المتوسطات بين الرقابة على التحويلات الماليةو ترشيد النفقات العمومية

النموذج (X,Y)	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربعات المتوسطات	F	مستوى المعنوية
الانحدار	8.441	1	8.441	57.004	0.000
البواقي	4.591	31	0.148		
المجموع	13.032	32			

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F بلغت 57.004 عند مستوى معنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على أن نموذج الانحدار المقترح هو ملائم للدراسة، وعليه يمكن مواصلة تحليل الانحدار بين المتغيرين وتحديد القيمة الثابتة والميل في معادلة النموذج.

الجدول رقم 32 : تحليل الانحدار للرقابة على التحويلات المالية و ترشيد النفقات العمومية

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى المعنوية
	B	الخطأ	Beta		
القيمة الثابتة	1.024	0.377		2.718	0.11
الرقابة على التحويلات المالية	0.799	0.106	0.805	7.550	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه وفقا لآراء أفراد العينة المدروسة أن القيمة الثابتة للنموذج بلغت 1.024 وهي قيمة لا تتغير بتغيرالرقابة على التحويلات المالية وبخطأ معياري 0.377، أما بالنسبة لميل معادلة الانحدار الخطي فقد بلغ 0.799 أي أن التغير في الرقابة على التحويلات المالية بدرجة واحدة سوف يغير 79.9 % ضمن معادلة الانحدار وذلك بخطأ معياري قدره 0.106، وعليه وبالنظر إلى قيمة مستوى الدلالة 0.000 يمكن القول أنه هناك دور ذو دلالة إحصائية الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية بمعادلة تنبؤ نصيغها على النحو التالي:

$$Y=0.799X+1.024$$

أي أن:

ترشيد النفقات العمومية= 0.799(الرقابة على التحويلات المالية) +1.024

وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه:يوجد دور ذو دلالة معنوية ل الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية لدى عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0.05.

خلاصة الفصل

بعد دراستنا التطبيقية بمؤسسة الرقابة المالية التي اعتمدنا فيها على الاستبيان و الذي على إثره تطرقنا إلى المحورين الأول الرقابة على التحويلات المالية و الثاني ترشيد النفقات العمومية.

من خلال ما تطرقنا إليه في المباحث الثلاث من معامل الارتباط و معامل ألفا كرونباخ و التحليل الوصفي لعينة الدراسة حسب المتوسطات و الانحرافات المعيارية وحسب اختبار الفرضيات الرئيسية الأولى و الثانية و الثالثة حسب معامل ANOVA و معامل الانحدار، فنستخلص من هذه الدراسة مدى أهمية فرض الرقابة على عمليات التحويلات المالية من أجل الحفاظ على المال العام و بالتالي ترشيد النفقات العمومية.

الخاتمة

خاتمة:

هدف هذا البحث إلى تبيان أهمية دور الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية.

واستنادا لإشكالية البحث التي تمحورت حول فيما يتمثل الدور الذي تقوم به الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية؟

ومما سبق تم استعراض الجوانب المشكلة لموضوع البحث و المتمثلة في ترشيد النفقات العمومية كمتغير مستقل، وأيضا التحويلات المالية كمتغير تابع، فإننا توصلنا إلى ما يلي:

نتائج الدراسة:

أولا: النتائج العامة.

في ضوء مراجعة الأدبيات واستنادا إلى التراكم المعرفي الذي تم استقراؤه، نستنتج ما يلي: نتائج عامة على الإطار النظري

- لأجهزة الرقابة المالية داخلية كانت أم خارجية دور في الحفاظ على المالية العمومية لكن الرقابة القبلية هي اقرب للمؤسسات العمومية ودورها وقائي أما الرقابة البعدية فإنها تأتي دائما في مرحلة لاحقة ودورها علاج.
- تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها.
- يعتبر الإنفاق العمومي السبيل للخروج من مشكلة الندرة والشح، حيث تساهم الأجهزة الرقابية في تجنب قدر المستطاع من التبذير والإسراف في استخدام النفقات العمومية من خلال ممارسة أساليبها وطرق الرقابة على تنفيذ النفقات.
- تسيير وترشيد النفقات العمومية والرقابة عليها في زمن تعددت فيه وسائل الاختلاس ونهب المال العام ولذلك تعددت الأجهزة الرقابية التي هيا المكلفة في مراقبته.

ثانيا: نتائج دراسة الفرضيات.

من خلال دراسة المتغيرات المتعلقة بفروض الدراسة الميدانية يتبين لنا ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل النوع. وهذا يدل على أنهلا يوجد فرق جوهري بين فئتي الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل السن.

وهذا يدل على أن هناك توافق في معلومات العمال لمحور الرقابة على التحويلات المالية رغم اختلاف السن بينهم.

- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المستوى التعليمي، وهذا يدل على أن رغم اختلاف المستوى التعليمي بين عمال المؤسسة إلا أن هناك توافق في الاستجابة حول محور الرقابة على التحويلات المالية.
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الوظيفة الحالية، وهذا يدل على أن هناك توافق و انسجام و كذا العمل بمصداقية بين العمال داخل المؤسسة وفق القوانين و الضوابط المعمول بها.
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة المهنية، و هذا يدل على أن هناك توافق في معلومات العمال لمحور الرقابة على التحويلات المالية رغم اختلاف الخبرة المهنية بينهم.

- لا توجد فروق معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية بولاية أدرار لمفاهيم الرقابة على التحويلات المالية، ومن خلال الفرضيات الفرعية السابقة نجد أن الرقابة على التحويلات المالية عموما ليس هناك إدراك لمفاهيمه في عينة الدراسة.

- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل النوع ، وهذا يدل على أن لا يوجد فرق جوهري بين فئتي الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل السن، وهذا يدل على أن هناك توافق في معلومات العمال لمحور ترشيد النفقات العمومية رغم اختلاف عامل السن بينهم.
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المستوى التعليمي، وهذا يدل على أن رغم اختلاف المستوى التعليمي بين عمال المؤسسة إلا أن هناك توافق في الاستجابة حول محور ترشيد النفقات العمومية.

- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الوظيفة الحالية، وهذا يدل على أن هناك توافق و انسجام و كذا العمل بمصداقية بين العمال داخل المؤسسة وفق القوانين و الضوابط المعمول بها.
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة المهنية، وهذا يدل على أن هناك توافق في معلومات العمال لمحور ترشيد النفقات العمومية رغم اختلاف الخبرة المهنية بينهم.
- لا توجد فروق معنوية في إدراك عمال مؤسسة الرقابة المالية بولاية أدرار لمفاهيم ترشيد النفقات العمومية ، ومن خلال الفرضيات الفرعية السابقة نجد أن ترشيد النفقات العمومية عموما ليس هناك تطبيق لمفاهيمه في عينة الدراسة.
- يوجد دور لرقابة المالية على ترشيد النفقات العمومية في الرقابة المالية بولاية أدرار، ويجيب هذا على إشكالية الدراسة في إن كان هناك دور لرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية، وبالتالي فإننا نحصل على متغير جديد يُضم إلى مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تشكل في مجملها أساس ترشيد النفقات العمومية

توصيات الدراسة:

في ضوء الاستنتاجات المتوصل إليها، تضع الدراسة التوصيات التالية:

1. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول من خلال تشجيع التعاون الدولي و تبادل الخبرات و المعلومات الخاصة بالرقابة.
2. ضرورة التزام نظام الرقابة بالإرشاد و التوجيه البناء و لا يقتصر دوره عن اكتشاف الأخطاء.
3. ضرورة وضع أنظمة رقابية للحفاظ على الإنفاق العام و حمايته من الضياع.
4. ضرورة ترشيد النفقات العامة من خلال رفع الإنفاق وتجنب الإسراف والتبذير.
5. ضرورة فرض رقابة على مختلف عمليات التحويلات المالية من أجل التسيير الجيد للمال العام.

أفاق الدراسة:

ختاما لهذه الدراسة لا تقدم رؤية كاملة ونهائية عن موضوعx الرقابة على التحويلات المالية،y ترشيد النفقات العمومية وذلك باستخدام الاستبيان على عينة منمؤسسة الرقابة المالية بولاية أدرار، ويرجع هذا لحداثة مفهوم x الرقابة على التحويلات المالية ولتوسع مفهومy ترشيد النفقات العمومية، وإمكانية دراستهما من عدة جوانب وأبعاد مختلفة، وبالتالي فهذه الدراسة هي بحاجة إلى أبحاث ودراسات أخرى مكملة لتسد القصور في الجهد والفهم. وترى الباحثتان أن من أهم الدراسات

الخاتمة :

التي تكمل هذا البحث هي ما تعلقت بx الرقابة على التحويلات المالية، كذلك الدراسات المتعلقة بy ترشيد النفقات العمومية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

1- الكتب

1. احمد زهير شامية، و خالد الخطيب. (2012). *المالية العامة* . عمان _الاردن : دار زهران لنشر والتوزيع .
2. اكرم ابراهيم حماد. (2005). *الرقابة المالية في القطاع الحكومي* . عمان – الاردن : جهينة للنشر والتوزيع .
3. الوادي ,محمود حسين & .,عزام ,زكريا أحمد .(2000) .*المالية العامة و النظام المالي في الاسلام* .عمان :دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
4. بن داود ابراهيم. (2012). *الرقابة المالية على النفقات العامة* . الجزائر : دار الكتاب الحديث .
5. ديري زاهد محمد. (2011). *الرقابة الادارية* . عمان – الاردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
6. زينب حسين عوض الله. (1998). *مبادىء المالية العامة*. الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة و النشر.
7. سمير شاعر. (2011). *المالية العامة و النظام المالي الإسلامي*. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.
8. سوزي عدلي ناشد. (2000). *الوجيز في المالية العامة*. الاسكندرية _مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
9. شامية أحمد زهير، و خطيب خالد. (2012). *المالية العامة*. عمان: دار زهران للنشر و التوزيع.
10. شريف ,علي مسلم ,علي .عبد الهادي منير ,محمد .(2008) .*الادارة المعاصرة* .الاسكندرية : دار الفكر الجامعى .
11. عاطف , زاهد عبد الرحيم .(2009) .*الرقابة على الاعمال الادارية* .عمان –الاردن :دار الراية للنشر والتوزيع .

12. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي.(2014). *الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها*.عمان ـالاردن : دار الحامد للنشر والتوزيع .

13. علي زغدود. (2005). *المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

14. عوف محمود الكفراوي. (2006). *الرقابة المالية في الاسلام* . الاسكندرية – مصر : مركز الاسكندرية للكتاب .

15. محرزي محمد عباس. (2013). *اقتصاديات المالية العامة* . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

16. محمد الصغير بعلي، و يسرى أبو العلاء. (2003). *المالية العامة*. عنابة _الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع.

17. محمد خير العكام. (2018). *الرقابة المالية* . سوريا : الجامعة الافتراضية السورية .

18. محمد شاكر عصفور. (2007). *أصول الموازنة العامة*. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

19. محمود حسين الوادي، و زكريا احمد عزام. (2000). *المالية العامة والنظام المالي في الاسلام* . عمان – الاردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

20. مسعى محمد. (2003). *المحاسبة العمومية*. عين ميلة_الجزائر: شركة دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع.

2- مقالات :

1. بن موسى أم كلثوم و عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من 1980إلى2013، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية،جامعة تلمسان— الجزائر،2013،العدد الرابع.
2. بن علي آمال و مسعودي زكرياء، دور الضبط القانوني و الرقابة في ترشيد النفقات العمومية، المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية، الجزائر،2021،العدد01.

3. محمد براغ، دور الرقابة على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2018،العدد18.
4. سهيلة بغنة، و نوال بوعلاق، سياسة ترشيد النفقات العمومية في ظل تدهور أسعار النفط العالمية_دراسة حالة الجزائر، الأفاق للدراسات الإقتصادية، جامعة تبسة–الجزائر،2021، العدد06.
5. عبد اللطيف بن زيدي، و جيلالي قالون، دور الرقابة المالية الإدارية في ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، أدرار–الجزائر، 2019، العدد01.
6. رابحي بوعبد الله،الرقابة المالية كأداة لترشيد الإنفاق العام (دراسة حالة نفقات قطاع الصحة بولاية تيسمسيلت)،مجلة البحوث الإدارية و الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت–الجزائر،2019.
7. راهم لخذيري، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية(دراسة حالة بلدية الحدادة بسوق أهراس)،مجلة الدفاتر الاقتصادية،الجزائر،2021،العدد02.

3- مقالات بالأجنبية

1. Ahmed Bairch & Azzed dine Attia، Program and performance Based Budgeting As an Approach to Rationalite public expenditure in Algeria،Finance &Markets Review،Algeria،2020،N03.
2. Benelbar M'hamed & Senoussi Ali ، The impact of public Expenditure on Inflation Ratein Algeria during the period 1986-2016،Journal of Quantitative Economics studies ،Algeria،2019،ISSN 1033.
3. Hanish Ahmed ،The Public budget cycle and the importance of control stage in the public expenditure rationalization،Algeria.
4. Merim Mecheri &Djebar Bouketir، Public Expenditure And Economic Growth In Algeria: An Analytical Study Accor Ding Tow anger's Law Of I ncreasing Public Expenditure،Journal of financial ,Accounting and managelial stoudies،Algeria،2019،E_ISSN 2572_0147.

5. Zouhir Hambli، The role of fiscal policy in rationalizing public expenditure Indeve loping counfries case study of Algeria 2000 – 2016،Revue des sciences humaines، Algeria، 2018،ISSN 1112-9255.

الملاحق

جامعة أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير

استبيان

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل:

السلام عليكم:

نتشرف أن أتقدم إلى سيادتكم بطلب تخصيص جزء من وقتكم للإجابة على مضمون هذا الاستبيان والذي يندرج ضمن إطار التحضير لمذكرة ماستر موسومة بـ "دور الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية دراسة حالة الرقابة المالية بأدرار" تخصص تدقيق ومراقبة التسيير . حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آرائكم حول التحويلات الماليةوعلاقتها بترشيد النفقات العمومية.

تعاونكم معنا في الإجابة على هذا الاستبيان هو مساهمة في دعم البحث العلمي وإثراء لنتائج هذه الدراسة. كما نحيطكم علما بأن إجاباتكم ستحظى بكامل السرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

للإجابة على الأسئلة ضع علامة x في الخانة المناسبة

القسم الأول: البيانات الشخصية

1. **النوع:** *

ذكر ☐ أنثى ☐

2. **السن:** *

اقل من 30 سنة ☐ من 30 الى 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

3. **المستوى التعليمي:** *

ثانوي فأقل ☐ دبلوم مهني ☐ جامعي(ليسسونس,ماستر) ☐ سات عليا ☐

4. **الوظيفة الحالية:** *

عون ☐ رئيس مكتب ☐ مراقب مالي مساعد ☐ مراقب مالي ☐

5. **الخبرة المهنية:** *

اقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 15 سنوات ☐ أكثر من 15 سنة ☐

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول:الرقابة على التحويلات المالية .

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يتوفر لدى موظفين الرقابة المالية الخبرة والكفاءة العالية لفهم النصوص القانونية المتعلقة بالتحويلات المالية					
02	تقوم الرقابة المالية باستخدام وسائل حديثة وذات كفاءة عالية من اجل مراقبة التحويلات المالية					
03	تقوم الرقابة المالية باستخدام برامج إلكترونية في تسجيل كافة عمليات التحويل المالية					
04	تقوم الرقابة المالية بمراقبة التحويلات المالية على مقررات البرامج المرخصة من طرف وزارة المالية					
05	تقوم الرقابة المالية بمراقبة التحويلات المالية على مقررات البرامج المرخصة من طرف الوالي					
06	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية على مستوى البرامج القطاعية الممركزة وغير الممركزة					
07	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية التي تقل أو تفوق 15% من مبلغ رخصة البرنامج					
08	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية على مستوى العمليات والمتعلقة بإعادة التقييم					
09	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية على مستوى العمليات والمتعلقة بتغيير الهيكلة					
10	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التحويلات المالية الخاصة بالمشاريع الكبرى					

المحور الثاني: ترشيد النفقات العمومية.

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام					
02	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في الأخطاء الحسابية بغض النظر عن كونها مقصودة أو غير مقصودة					
03	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في التعهدات التي تقدمها مختلف المؤسسات					
04	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في الوثائق الثبوتية التي ترفق بالتعهدات من حيث مصدرها					
05	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في مدة صلاحية الوثائق المقدمة					
06	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في العمليات التي تتغير فيها الأسعار لأسباب مختلفة					
07	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في الزيادات المفرطة في كمية الأشغال بالصفقات العمومية					
08	تقوم الرقابة المالية بالتدقيق في عدم وجود أشغال لا تدخل ضمن الموضوع الأصلي للصفقات العمومية					

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الرقابة على التحويلات المالية في ترشيد النفقات العمومية، و هذا من خلال التطرق إلى كيفية تطبيق الرقابة على التحويلات المالية في مؤسسة الرقابة المالية لولاية أدرار كدراسة حالة من أجل فهم مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، و تم الاعتماد على الاستبيان الذي تم توزيعه على أعوان المؤسسة ومن ثم دراسته و تحليل محاوره باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية.

توصلت الدراسة إلى مدى أهمية فرض رقابة على مختلف عمليات التحويلات المالية لضمان السير الحسن للأموال من أجل حمايتها و الحفاظ عليها من السرقة و عمليات الاختلاس، و تحقيق ما يسمى بالشرعية المالية لالتزامات النفقات العمومية و ترشيدها.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المالية، التحويلات المالية، النفقات العمومية، ترشيد النفقات العمومية.

Abstract:

The study aimed to highlight the role of control over remittances in rationalizing public expenditures, by addressing how to apply control over remittances in the Financial Supervision Institution of Adrar State as a case study in order to understand the various aspects related to the subject, and the questionnaire that was distributed was relied upon. On the employees of the institution and then study and analyze its axes using a set of statistical tests

The study found the extent of the importance of imposing control over the various financial transfers to ensure the proper flow of funds in order to protect and preserve them from theft and embezzlement, and to achieve the so-called financial legitimacy of public expenditure obligations and their rationalization.

Keywords:

Financial Control، financial transfers، public expenditure، Rationalization of public expenditure.